

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ١٨

الأربعاء، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

وقعت في بلادي، وهي تطورات نعتبرها تاريخية، وفتحت صفحة جديدة مشرقة في تاريخ الفلبين. فقبل شهر واحد بالتحديد، أي في ٢ أيلول/سبتمبر، قامت حكومة الفلبين وجبهة مورو للتحريير الوطني، التي خاضت حرب تمرد لأكثر من ربع قرن، بالتوقيع على اتفاق ينهي الصراع في منداناو ويقيم منطقة للسلم والتنمية في تلك المنطقة الجزرية.

وفي ٩ أيلول/سبتمبر، قام البروفيسور نور ميسواري، قائد جبهة مورو للتحريير الوطني، بترشيح نفسه وانتخب لمنصب حاكم منطقة منداناو الإسلامية المستقلة ذاتيا، والمكونة، بمقتضى استفتاء عام، من أربع مقاطعات يشكل فيها المسلمون الفلبينيون الأغلبية.

وفي الوقت ذاته، ووفقا لاتفاق ٢ أيلول/سبتمبر، يجري تنظيم مجلس الجنوب الفلبيني للسلم والتنمية تحت قيادة جبهة مورو للتحريير الوطني للمساعدة على تعزيز السلم والتنمية في ١٤ مقاطعة وفي ٩ مدن واقعة في جنوب الفلبين. وهكذا، اختارت الفلبين المصالحة الوطنية بوصفها السبيل الحقيقي الوحيد المفضي إلى السلام والتنمية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٨٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد دمينغو سيازون، الإبن، وزير خارجية الفلبين.

السيد سيازون (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، بالنيابة عن وفدي، يسرني أن أتقدم إليكم بالتهنئة الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وإدنا في الفلبين وفي رابطة أمم جنوب شرقي آسيا نشعر بارتياح خاص إذ نهنتكم، وأنت من مواطني بلد من بلدان الرابطة، على هذا الشرف العظيم.

وتشيد الفلبين بالأمين العام، بطرس بطرس غالي، الذي يقود منظمنا في أصعب الظروف.

ولا بد لي أن ألتمس منكم، سيدي الرئيس، ومن زملائي، السماح للتكلم بإيجاز عن الأحداث الأخيرة التي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفي نصف الكرة هذا، توصلت حكومة غواتيمالا والمنشقون المسلحون إلى اتفاق للأمن والعدالة.

وفي منطقتنا، منطقة جنوب شرقي آسيا، نتطلع إلى انتهاء ميانمار من وضع دستور جديد يفسح مكانا للحياة السياسية الوطنية للقوميات التي عاش أبنائها في تمرد منذ أمد طويل وللمجموعات السياسية المتعددة العقائد.

وللأسف، فإن الصراعات بين المجموعات الإثنية في العديد من الأماكن لا تزال تسبب المعاناة لإناس أبرياء - ولا سيما، على سبيل المثال، في رواندا وبوروندي.

وفي بقية أرجاء العالم، وتحت السطح، تشتد مشاعر السخط الناشئة عن التفاوت المتزايد في الرفاهية الاقتصادية والمركز الاجتماعي داخل الدول والأمم. ومع ذلك، وعلى مستوى العالم، يوجد اتجاه واضح نحو المصالحة والتسامح. وهذا يحدث داخل الدول، وفيما بين الدول. وربما نشهد عصرا جديدا - لا عصر السلم النسبي فحسب بل أيضا عصر التعاون الوثيق في مواجهة التحديات العالمية لعصرنا.

لقد انتهت الحرب الباردة، وانتهى معها الواقع المروع للمواجهة العسكرية بين الكتلتين النوويتين.

وحتى الانقسام الاقتصادي القديم العهد بين الشمال والجنوب يجري تصنيفه في إطار نظام تجاري عالمي جديد وفي ترتيبات اقتصادية إقليمية، مثل التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي تراعى فيه مصالح البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء. إن هذه التطورات في المصالحة والتعاون تعطينا الأمل في أن البشرية ستجد الإرادة على العمل معا للتصدي للتحديات القديمة والجديدة التي يواجهها العالم بأسره.

وأرى ستة تحديات رئيسية هامة تؤثر على بقاء البشرية ورفاهيتها في المستقبل.

وهنا، أود أن أعرب عن إشادتنا وشكرنا لمنظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة الستة التابعة لها المعنية بحالة المسلمين في جنوب الفلبين، تحت القيادة الحكيمة والنشيطة لإندونيسيا ومشاركة لبيبا النشطة بوجه خاص، على إرشادنا على الطريق نحو الهدف الذي حققناه.

وأذكر هذا لأنني أعلم أن ما يعد في جوهره تطورا داخليا في الفلبين يجد صداه في أماكن أخرى في العالم بأسره.

ولا يخفى علينا جميعا أن الصراعات الناجمة عن الخلافات الإثنية والثقافية ليست قاصرة على الفلبين. ولكن، وكما أن الصراع في مندانوا ليس فريدا من نوعه، فإن عملية المصالحة أيضا التي أنهته لم تكن فريدة بالمثل. ذلك أننا نعتبر التسوية في مندانوا صورة تعبر عن الاتجاه الصحي صوب السلم والمصالحة في العالم، وإسهاما متواضعا فيه أيضا.

ففي جنوب أفريقيا، زال نظام الفصل العنصري البغيض وأرسيت حكومة متعددة الأعراق على أساس حكم الأغلبية وحقوق الأقلية، فحل استقرار جديد على الجنوب الأفريقي.

وفي الشرق الأوسط، وافقت البلدان المتنازعة على اتباع طريق السلام. وللأسف، أظهرت الأحداث التي وقعت مؤخرا أن هذا الطريق لا يزال مليئا بالعقبات. ونحن على إيمان بأن هذه العقبات يمكن التغلب عليها إذا توافرت النية الحسنة والالتزام الراسخ بوجود عدم تدمير السلام مرة أخرى في أرض يقدسها بشر ينتمون لعقائد مختلفة. ونتوجه بدعواتنا الصادقة إلى أن يعود القادة والبلدان المعنيين قريبا إلى طريق التفاهم المتبادل والمصالحة والعدالة والسلام لصالح الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وفي البوسنة والهرسك، بإمكاننا أن نأمل على الأقل بأن تضع اتفاقات دايتون، وكذلك انتخابات ١٤ أيلول/سبتمبر وما تلاها، أهوال "التطهير العرقي" وراء ظهورنا وأن تؤدي إلى وضع يمكن فيه لمختلف المجموعات العرقية أن تعيش مرة أخرى في سلام وتسامح.

إن رئيس وزراءكم ورئيس جمهوريتنا، بالإضافة إلى رؤساء حكومات ثمانية بلدان أخرى في جنوب شرقي آسيا، وقّعوا في كانون الأول/ديسمبر الماضي في بانكوك معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الالتزام باحترام أحكام هذه المعاهدة عن طريق الامتثال لبروتوكولها. وإلى جانب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا)، ونص بيليندانا لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، وكذلك معاهدة أنتاركتيكا، تمثل معاهدة جنوب شرقي آسيا خطوة رئيسية نحو جعل نصف الكرة الجنوبي خاليا من الأسلحة النووية. ونحن نؤيد الربط السياسي بين هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية، كما اقترح مؤخرا.

ومما يقلقنا بشكل خاص العدد الكبير بدرجة غير مقبولة من الأبرياء، ومنهم عدد غير متكافئ من الأطفال، ممن قتلتهم الألغام البرية أو شوهتهم. وقد صدقت الفلبين على الاتفاقية وبروتوكولها اللذين يقيدان استعمال الأسلحة المفرطة الضرر، والألغام البرية، والشراك المتفجرة، والأجهزة المماثلة. كما انضمنا إلى الحركة الرامية إلى فرض حظر عالمي على الألغام المضادة للأفراد.

وانطلاقا من ذلك، فإن الرئيس راموس، أثناء زيارته في كانون الأول/ديسمبر الماضي لكمبوديا، وهي بلد خربته الألغام البرية، أمر بالتدمير الفوري للألغام كليمور التي كانت إلى ذلك الحين في مخازن القوات المسلحة الفلبينية. وتم الامتثال بالكامل لتعليمات الرئيس.

وهناك تهديد محتمل آخر للسلم والأمن العالميين والإقليميين، هو المزاحمة المتزايدة على الولاية القضائية لمحيطات العالم وعلى مواردها وموقعها الاستراتيجي. ويتضح ذلك بجلاء في الحالة في بحر الصين الجنوبي الذي تقع على معظم شواطئه دول جنوب شرقي آسيا.

ويتعلق التحدي الأول بفيض الأسلحة الذي لا يزال يجتاح العالم، وخاصة استمرار نشر وتطوير الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، واتساع حجم الاتجار بالأسلحة التقليدية، واستمرار إنتاج واستخدام أدوات الحرب المفرطة الضرر.

والتحدي الثاني يكمن في احتمال نشوب صراع بشأن الولايات القضائية البحرية والموارد البحرية والحاجة إلى نظم بحرية مستقرة. وهناك تحد ثالث هو استمرار تعدي البشر على البيئة، مما يعرض استدامة التنمية العالمية للخطر. والتحدي الرابع هو الحاجة إلى المحافظة على زخم تحرير التجارة الدولية مع حماية الدول الأكثر ضعفا وقطاعات المجتمع الأكثر هشاشة من آثاره الضارة. والتحدي الخامس هو ضرورة ضمان الرفاهية والكرامة للإنسان داخل الدول وداخل المجتمعات. والتحدي السادس والأخير هو التهديد المتزايد الذي تشكله العصابات الإجرامية المنظمة، التي تنشر الإرهاب، والأسلحة الفتاكة، والمخدرات، والعمل الإلزامي، والاتجار بأجساد نساءنا وأطفالنا عبر الحدود الدولية.

لقد أحرزنا تقدما كبيرا في تحديد الأسلحة، إلا أن العالم لا يزال مكانا خطرا، ولا يزال هناك الكثير مما يجب إنجازه. وقد قمنا بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأجل غير مسمى. ووقّع الكثيرون منا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي اعتمدها الجمعية العامة في الشهر الماضي. ولكن يجب علينا ألا نتوقف عند ذلك لأن هذه ليست إلا خطوات على الطريق صوب النزاع التام للأسلحة النووية. ونواصل دعوتنا للدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تمثل بجديّة لالتزاماتها بمقتضى المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار بالتفاوض بحسن نية للقضاء على الأسلحة النووية.

وتحقيقا لهذا الغرض، تشارك الفلبين مرة أخرى في دعوة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى وضع اتفاقية دولية تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وكخطوة أخرى، نكرر الدعوة إلى إبرام اتفاقية دولية تمنع إنتاج المواد الانشطارية وتخزينها.

ومع انهيار الامبراطوريات، وتفكك الأحلاف العدائية، وانتشار روح المصالحة داخل الدول وفيما بينها، حدث في السنوات القليلة الماضية تطور عالمي مرضٍ هو إنشاء نظام تجاري دولي يقوم على الحرية المتزايدة في تبادل السلع والخدمات. وقد حدث هذا التطور بفضل قبول العالم كله تقريبا لقوى السوق بوصفها أكفأ الطرق لتوفير الثروة لشعوب العالم.

وقد اتضحت فعالية مبدأ العلاقات الاقتصادية الدولية هذا في جنوب شرقي آسيا، حيث فتحت البلدان أسواقها أمام بعضها البعض، من خلال منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وأمام العالم لصالح الجميع. وتتشرف الفلبين في الشهر القادم باستضافة الاجتماع السنوي لمجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك اجتماع غير رسمي لقيادة النظم الاقتصادية للدول الـ ١٨ المشتركة في منطقة حافة المحيط الهادئ.

وفي هذا الاجتماع، سندمج خطط الاقتصادات للدول الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي ضمن خطة عمل موحدة توضع في مايليا لمجلس التعاون من شأنها تحرير التجارة وتسهيلها، وهذا يجعلنا نتوصل إلى الهدف المحدد لتحقيق التجارة الحرة بحلول عام ٢٠١٠ لاقتصادات الدول المشتركة المتقدمة النمو، وبحلول عام ٢٠٢٠ لاقتصادات الدول المشتركة النامية. وتشمل الخطة طرق التعاون الاقتصادي والتقني، ولا سيما من أجل مساعدة اقتصادات الدول الأقل تقدما على التكيف مع نظام التجارة الحرة الذي توخاه مجلس التعاون الاقتصادي.

وبعد بضعة أسابيع من اجتماع مجلس التعاون الاقتصادي، يستعرض الاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية، الذي يعقد في سنغافورة، تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، ويسعى إلى وضع برنامج عمل للمحافظة على زخم تحرير التجارة العالمية من خلال استمرار المفاوضات المتعلقة بقطاعات معينة.

وتلتزم الفلبين بصرامة بانفتاح اقتصادها. وتأكيدا لهذه السياسة الأساسية لبلدنا، يجب أن نطلب من

ومن حُسن الطالع أن المجتمع الدولي تحلى بالحكمة الجماعية ووافق على مجموعة من القواعد، وبالدرجة الأولى في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لإدارة استخدام البحار. ومن أهم ما تنص عليه الاتفاقية أنها تخضع الولايات القضائية البحرية لسيادة القانون، وتحدد طبيعة تلك الولايات وحدودها، وتوفر الإطار القانوني لإنشائها وللتفاوض على التسويات عند تدخلها.

إن العالم لا تهدده أسلحة الحروب والمنازعات حول الأراضي فحسب، وإنما أيضا التعدي من جانب البشر على البيئة العالمية الهشة. والفلبين تلتزم بصرامة بحماية البيئة داخل ولايتها القضائية الوطنية. إذ تشكل حماية البيئة اعتبارا جوهريا لدى الموافقة على المشاريع الرئيسية للتنمية. وسنصون السلامة الايكولوجية للمنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين وكذلك لمياهها الداخلية. والفلبين، بوصفها بلدا أرخبيليا تمتد منطقتة الاقتصادية الخالصة إلى جزء من بحر الصين الجنوبي، فإنها تولي أهمية خاصة لصيانة السلامة الايكولوجية لهذا البحر، وترحب بتشاطر المعرفة والخبرة المكتسبة من الجهود المبذولة لحماية البيئة في البحار المماثلة في العالم.

وهناك تهديد محتمل للبيئة من جراء تزايد استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء. ويحدث هذا التزايد بسرعة في شرق آسيا بوجه خاص، مما يسفر عن تولد نفايات نووية بسرعة مماثلة. ولئن كانت الطاقة النووية نظيفة نسبيا كمصدر للطاقة، فإن الحوادث في المفاعلات النووية وفي التخلص من النفايات النووية يمكن أن تتسبب في تخريب البيئة والقضاء على الأرواح البشرية كذلك. ومما يتسبب في نفس القدر من الضرر، أسلوب عدم المبالاة في التخلص مما انتهى استخدامه من مفاعلات الطاقة النووية والسفن التي تُدار بالطاقة النووية. وقد حان الوقت لكي يعالج المجتمع الدولي هذه المشكلة الوليدة بالجديّة والسُرعة اللتين تستحقهما. وفي أيار/مايو الماضي، اقترح الرئيس راموس إمكانية إنشاء "آسياتوم"، لتكون هيئة دولية تنظر في هذا الشاغل في شرق آسيا وتضع التدابير لمعالجته.

إن الفلبين على استعداد للنظر في مسودة الاتفاقية التي اقترحتها بولندا بشأن اتخاذ تدابير لمكافحة الجريمة المنظمة. ونحن نشيد ببولندا على تقديمها بهذه المبادرة التي جاءت في توقيت مناسب.

إن الأمم المتحدة هي حجر الزاوية في جهود البشرية التي تُبذل من أجل نزع السلاح وسيادة القانون في محيطات العالم والحفاظ على الكرة الأرضية وبيئتها والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الجريمة المنظمة وحماية حقوق الإنسان. ونظرا لأهمية دور الأمم المتحدة المركزي والمتنامي في الشؤون الإنسانية، فإن الفلبين تؤمن إيمانا راسخا بأن الأمم المتحدة يجب تجديدها وتنشيطها باطراد لتمكينها من التصدي للتحديات التي تواجه كل جيل.

وتحذ الفلبين زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بإضافة البلدان القادرة سياسيا واقتصاديا والراغبة في تحمل مسؤوليات هذه العضوية. وفي الوقت نفسه، نؤمن بتمثيل أكبر على أساس التوزيع الجغرافي المنصف. وتستحق مختلف المقترحات المبتكرة المعروضة الآن الدراسة والتمحيص. ولكن مسألة العضوية لا يمكن النظر فيها بمعزل عن غيرها؛ وتتعين معالجتها في سياق إصلاح مجلس الأمن - إصلاح نحو مزيد من الشفافية والديمقراطية في أساليب عمله، وإصلاح نحو قيام علاقة أكثر توازنا مع الجمعية العامة، التي يجب أن تبقى في مركز الصدارة في شؤون الأمم المتحدة.

بيد أن أية تغييرات هيكلية في الأمم المتحدة لن تكون فعالة إلا إذا كُفّل لها التدفق الضروري من الموارد المالية. وبغض النظر عن مدى الإصلاح، فإن منظمنا لن تتمكن من العمل بفعالية إلا إذا عرفت، بقدر معقول من اليقين، ما إذا كانت ستستطيع أن تدفع رواتب موظفيها والوفاء بالتزاماتها الأخرى الناتجة عن العمليات التي رغم كل شيء، تكلفها بها الدول الأعضاء نفسها، وبالإجماع في معظم الأحيان.

ويتبين من الحسابات البسيطة أن أزمة الأمم المتحدة المالية لا يمكن تخفيف حدتها ما لم نف جميعا بالتزاماتنا المالية التي قطعناها بحرية. ويجب علينا أن نسدد اشتراكاتنا كاملة وفي الوقت المحدد ودون أية

شركائنا في الشؤون الاقتصادية، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن تتخلى عن التحايل على التزاماتها بتحقيق نظام تجاري دولي حر عن طريق تقديم الإعانات لقطاعاتها غير القادرة على المنافسة وتزويدها بالحماية في شكل حقوق للعمال أو صيانة للبيئة. ويجب أن نرفض هذا النوع من التكتيك.

ويجب أيضا أن نطالب بعدم تجاهل موضوع التنمية والهدف منها، أي الإنسان ورفاهيته وكرامته. ونعتقد أيضا أن وضع المرأة أمر جوهري لكل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. ولهذا، فإن الفلبين تدعونا كلنا إلى أن ننفذ بالكامل وبفعالية برنامج العمل الذي أقره المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وأن نخصص الموارد الكافية لكي يمكن تنفيذه.

ووفقا لاعتنا بحالة المرأة وحقوقها، التي أثبتت صحتها مؤتمر بيجين، دعت الفلبين بنشاط إلى القيام بعمل دولي لمكافحة هاتين الأفتين اللتين ابتلي بهما الجنس البشري، وهما: العنف ضد المرأة والاتجار بالمرأة والأطفال. ونظرا للبعد الدولي لهاتين الأفتين، يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إبقاءهما بارزتين على جدول الأعمال الدولي إلى أن يتحرر الجنس البشري منهما. ولدى الفلبين، والبلدان الأخرى، التي هي في وضع مماثل، شواغل خاصة بالنسبة للعمليات المهاجرة نتيجة لتعرضهن بشكل خاص للعنف والإساءة.

وموقف الفلبين من حقوق المرأة والأطفال يقوم على اقتناع شعبنا العميق للقدسية الأصلية لحقوق جميع الأفراد والأسر والمجتمعات في كل مكان على هذا الكوكب - حقهم في الحرية والكرامة والمشاركة في حكم أنفسهم وفي التنمية.

إن حياتنا ورفاهنا وحقوقنا معرضة باستمرار للخطر من جراء أنشطة العصابات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. وبعض هذه العصابات يتجر بالمخدرات. وبعضها يسرق السيارات ويقوم بتفريتها. والبعض الآخر يتعامل ببيع وشراء الأسلحة على نحو غير مشروع. ويمارس بعض منها الإرهاب لأسباب عديدة. كما أن البعض الآخر يتجر بالنساء أو الأطفال أو الأشخاص الباحثين عن العمل.

التي تحمل بها أعباء هذه المنظمة. ونود أن نشيد به لإنجازاته التي حققها أثناء السنوات الخمس الماضية على الرغم من العقبات العديدة التي واجهتها المنظمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بومانيس (لاتفيا).

وقد وفّرت الجمعية العامة، منذ إنشائها، للدول الأعضاء الفرصة لتبادل وجهات النظر بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك للمجتمع الدولي، بغية تأمين وجود عالم مستقر وسلمي. ولتحقيق هذه الغاية، أود أن أؤكد لكم يا سيدي على التزام كينيا بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى بغية تحقيق مثل وأهداف المنظمة، وبأنها مصممة على ذلك. ونحن نعتقد أن نجاح الأمم المتحدة يتوقف على تصميم أعضائها الجماعي.

ولا يزال المجتمع الدولي يواجه عددا من الصراعات التي تثير قلقا كبيرا، لأنها لا تزال تقوض أركان السلم والأمن الدوليين. ويذكرنا التاريخ بمرارة أن الخير والشر يعيشان جنبا إلى جنب، وأنه بدون ضوابط مجتمعية فإن البشرية في خطر أبدي. وإذا تقرب من القرن الحادي والعشرين، وقد خلّينا الحرب الباردة وراءنا، يواجه المجتمع الدولي الآن تحديات عديدة جديدة ومعقدة تطرحها العولمة والتجزئة ونشر الديمقراطية والتهميش. وهناك حاجة لإعادة تصميم النظام الدولي ليتصدى لهذه التحديات. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات الأخيرة للمنظمة الرامية إلى تقوية آلياتها المعنية بمنع نشوب الصراعات وتعزيز الدبلوماسية الوقائية وتدبير بناء الثقة.

وتشكل آفة الصراعات المسلحة في بعض أجزاء أفريقيا واحدة من أكثر المشاكل الاجتماعية والسياسية التي تواجه القارة إلحاحا، مما يسفر عن تهديد خطير للأمن والتلاحم الاجتماعي والتقدم الاقتصادي. وقد شكّلت هذه الصراعات تحديات خطيرة تعزى بصورة أساسية إلى التعقيدات التي تصاحب طابعها الداخلي. وقد أدت الصراعات بين الدول وداخلها إلى مشاكل عديدة بما في ذلك فقدان الحياة وتدمير الممتلكات والفقر والتوترات الإثنية والتخلف في البلدان التي تدور فيها هذه الصراعات.

شروط. وعلى وجه التحديد، تستطيع الأمم المتحدة أن تعتمد على أسس تمويل ثابتة نسبيا إذا دفع كل منا اشتراكاته في الميزانية العادية لكل سنة بحلول نهاية كانون الثاني/يناير من تلك السنة.

وتحذ الفلبين تنقيح جدول الأنصبة المقررة لاشتراكات الأمم المتحدة لكي يعكس الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة. بيد أن المنطق والاتساق يميلان إجراء تعديلات مماثلة في حصص البلدان المتأثرة برسمة مؤسسات التمويل الدولية، بما فيها البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية مثل مصرف التنمية الآسيوي.

إن سلم العالم واستقراره وتقدمه، ورفاه سكانه وكرامتهم، تتوقف إلى حد كبير على الأمم المتحدة - لا على الأمين العام أو الأمانة العامة وحدهما. ومع أن دورهما حاسم، فإنهما يعتمدان قبل كل شيء علينا، نحن الدول الأعضاء، الذين، بالإضافة إلى شعوبنا، نكون الأمم المتحدة. إننا نحن الأمم المتحدة. فلنجعلها تعمل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونرابل إستيفن كالونزو موسيوكا، وزير الخارجية والتعاون الدولي في كينيا.

السيد موسيوكا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم حكومة كينيا، أود أن أقدم إليكم ياسيدي بأخلص التهاني وأطيب التمنيات على انتخابكم بالإجماع رئيسا لدورة الجمعية العامة هذه. وانتخابكم لهذا المركز المرموق شهادة في محلها على التزام ماليزيا نحو الأمم المتحدة، وتأيدها لها. وما فتئ بلدكم مدافعا متحمسا عن قضية البلدان النامية. وإنني على ثقة من أن خصالكم الممتازة وقدراتكم الدبلوماسية المتنوعة ستوجه هذه المنظمة نحو تحقيق نجاحات أكبر.

وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، الذي ترأس الدورة الماضية بمهارة وتضامن.

وفي نفس السياق، اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن تقدير وفدي للأمين العام على الطريقة القديرة

ذلك البلد. وننتهز الفرصة أيضا لنحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم لهذه التدابير والمبادرات.

ولا تزال الحالة في الصومال مدعاة للقلق. فالطبيعة المطولة لهذا الصراع، بما يصاحبها من آثار سلبية على البلدان المجاورة باتت تشكل مصدر قلق عميق لبلدي. وقد حان الوقت الآن لأن يمارس المجتمع الدولي الضغط على قادة الفصائل الصومالية لحملهم على الجلوس إلى طاولة التفاوض والتوصل إلى اتفاق يضع حدا نهائيا لعذاب الشعب الصومالي ومعاناته. وستواصل كينيا تقديم تعاونها ودعمها.

وفيما يتعلق بالبحث عن سلام دائم في السودان، فإن كينيا بصفتها رئيسا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالحفاف والتنمية واللجنة الفرعية المعنية بمبادرة السلام بشأن السودان، تعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لإيجاد الحلول الملائمة لهذا النزاع. ولئن كان التوصل إلى حلول لهذا النزاع ليس بالأمر الهين، فإن بلدان المنطقة التي لا تزال منشغلة بهذه المسألة، تأمل في أن يتسنى، عن طريق الدبلوماسية الوقائية، وضع نهاية سريعة للفظائع، وأن يعود السلام إلى ربوع السودان.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير حكومتي للثقة التي وضعتها منظمة الوحدة الإفريقية في بلدي بتأييدها لكينيا بوصفها المرشح الوحيد للمقعد غير الدائم المخصص لأفريقيا في مجلس الأمن للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، في الانتخابات المقرر عقدها في وقت لاحق من هذا العام. وانتخاب كينيا لمجلس الأمن سيتيح لنا فرصة لتقديم مزيد من الإسهام في سعينا المستمر لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

إن صون السلام والأمن الدوليين مسؤولية جماعية تقع على عاتقنا جميعا. ومن هذا المنطلق عمدت الجمعية العامة في دورتها الخمسين إلى حث مؤتمر نزع السلاح على الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة شاملة يمكن التحقق منها، تحظر كل التجارب النووية. وبهذا الفهم وهذا التوقع أكدت كينيا وغيرها من البلدان الإفريقية التزامها بتحريم إجراء تجارب نووية وامتلاك أسلحة نووية في القارة

وقد تفاقت هذه الصراعات بوقوع كوارث طبيعية أسفرت عن عدد كبير من اللاجئين والمشردين. ونود أن نكرر دعوة المجتمع الدولي لزيادة دعمه لتخفيف معاناة هؤلاء الناس.

منذ نشأة منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٦٣، شهدت القارة الإفريقية ما لا يقل عن ٢٠ حربا أهلية بمعنى الكلمة. وعلى مر السنين أمكن حسم بعض هذه الحروب، بينما ازداد البعض الآخر ضراوة. ويسعدنا أن السلام قد حل في معظم أجزاء أفريقيا. ولكن من المؤسف أن بعض الصراعات المعقدة ما زالت مستمرة وخاصة في بوروندي والسودان وليبيريا.

فالصراع في بوروندي بما يقترن به من طابع عرقي يشكل مصدر قلق عميق لكينيا وبلدان المنطقة دون الإقليمية والانقلاب الذي وقع في ذلك البلد مؤخرا والذي أطاح بحكومة تشكلت دستوريا، ضاعف من تعقد الأزمة السياسية، فهو يحبط الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الإفريقية لإنهاء عهد الانقلابات العسكرية التي نكبت بها القارة، ولا تزال تمثل عقبة أمام سعي أفريقيا إلى السلام والاستقرار.

وبلدان المنطقة دون الإقليمية - أثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وزائير فضلا عن كينيا - عقدت ضمن جهودها لإيجاد تسوية سياسية دائمة، سلسلة من الاجتماعات توجت بفرض جزاءات على ذلك البلد الشقيق. وهذه الجزاءات تستهدف الضغط على نظام الحكم الجديد لتنصيب جمعية وطنية تنتخب ديمقراطيا، ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية، والدخول في مفاوضات غير مشروطة مع جميع أطراف النزاع.

ومع ترحيبنا بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا بشأن بوروندي، نشاهد المجلس أن يتخذ خطوات أكثر حسما لضمان امتثال قادة بوروندي لمبادرة السلام التي طرحها مؤتمر القمة الإفريقي الثاني المعقود في أروشا بشأن بوروندي. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليثني على جهود جوليوس نيريري الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة الذي يواصل جهوده لتسهيل عملية السلام في

المستدامة. ونتوقع من المجتمع الدولي أن يقدم الدعم الواجب لتحقيق هذه الأهداف.

وبينما تواصل معظم البلدان النامية جهودها المضنية لإجراء الإصلاحات الاقتصادية، ما زالت مسألة عبء الدين وخدمة الدين تشكل عقبة كبرى أمامها. وتدعو كينيا إلى التوصل إلى توافق مبكر في الآراء حول تخفيف عبء الدين وتخفيضه، وإلغائه إن أمكن. ومن المنتظر أن تعجل مؤسسات بريتون وودز باختتام مشاوراتها بشأن الخطوات اللازم اتخاذها لمعالجة مشكلة ديون البلدان النامية. وينبغي أن تتضمن هذه الخطوات تدابير مبتكرة إضافية لتوفير شبكات أمان اجتماعي للمجموعات الضعيفة، وخاصة الأطفال والنساء والفقراء.

وقد قام بلدي كينيا، تحت قيادة الرئيس دانييل أراب موي، بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية بعيدة المدى. وهذه الإصلاحات كبدتنا تكاليف مؤلمة وكانت لها آثار سلبية على سكاننا. ومع ذلك، وبعد أن عانينا من تدني النمو الاقتصادي نتيجة تدابير الإصلاح الصارمة، بدأ اقتصادنا الآن طريقه إلى الانتعاش، وسجل معدل نمو يتراوح بين ٥ و ٦ في المائة هذا العام. وقد أصبح اقتصاد كينيا حالياً متحرراً تماماً. فقد ألغيت جميع القيود المفروضة على النقد الأجنبي، مما جعل كينيا تعتبر الآن من بين أكثر الأماكن جذبا للاستثمار في العالم. ولتحقيق معدلات نمو أكبر والحفاظ على الزخم الإجمالي، تناشد كينيا شركاءنا في التنمية أن يتمسكوا بالتزامهم وتفهمهم ودعمهم.

ونحن ملتزمون أيضاً بالتكامل الإقليمي وتوسيع المجال الاقتصادي المخصص لدمج الاقتصادات الوطنية في تجمعات رسمية تتمركز في تكتلات تجارية. وكان افتتاح "تعاون شرق أفريقيا" في أروشا في مطلع هذا العام من قبل رؤساء دول كينيا وأوغندا وتنزانيا، معلماً هاماً في جهودنا لتحقيق التكامل السياسي والاجتماعي - الاقتصادي. وهذا الترتيب الذي يضم مجتمعا سكانيا يزيد تعداده على ٧٠ مليون نسمة، هياً فرصاً هائلة للاستثمار في منطقتنا دون الإقليمية. وهو يشكل أيضاً لبنة هامة في تحقيق هدف الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

الأفريقية. وتحقيقاً لهذا الهدف تم التوقيع، في القاهرة يوم ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، على معاهدة بليندايا التي تعلن أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونحن نشني على الجهود الجاري الاضطلاع بها لإعلان مناطق أخرى مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وكينيا تؤكد من جديد التزامها بنزع السلاح النووي التام. فلم يعد هناك من مبرر لامتلاك الأسلحة النووية ولا لتجريبها. وعلينا أن نعمل لتحقيق هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. ومن ثم فإن كينيا ترحب بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مؤخراً، باعتبارها خطوة هامة في هذا الاتجاه.

والأمم المتحدة يمكنها أن تلعب دوراً حاسماً في التوصل إلى توافق للآراء في مجال التعاون الاقتصادي الدولي. وثثق كينيا بأن المنظمة ستستمر في نصرته مبادئها المتمثلة في العالمية والسيادة والتعددية، في قراراتها وأنشطتها التنفيذية. ونرى من الضروري أن تعزز الأمم المتحدة حتى تكون فعالة في تنفيذ ولايتها ومتابعة البرامج التي تم الاتفاق عليها في مختلف المؤتمرات الدولية. ولقد مكنتنا سلسلة المؤتمرات العالمية التي انعقدت في السنوات الأخيرة من إيجاد رؤية جديدة للتعاون في تلبية الاحتياجات الإنمائية العالمية. والواقع أن آخر هذه المؤتمرات، وهو مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، الذي انعقد في اسطنبول، تركيا، أيد الحاجة إلى اتخاذ إجراء سريع للتعامل مع الهدفين المزدوجين، وهما المأوى الكافي للجميع والمستوطنات البشرية القابلة للاستدامة. ولتحقيق هذا، دعا المؤتمر إلى تخصيص موارد جديدة وإضافية لتعزيز مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بغية تمكينه من الاضطلاع بولايته على نحو فعال. وفي هذا السياق، تؤمن كينيا بأن الالتزام الدولي أمر لا بد منه إذا أردنا أن نترجم ذلك إلى واقع.

وبالنسبة لمؤتمر قمة الأغذية العالمي الذي سينعقد في روما هذا العام، فإننا ننظر إليه باعتباره مؤتمراً أساسياً من مؤتمرات الأمم المتحدة، سيعالج الحاجات الأولية للبشرية بضمان الأمن الغذائي والتنمية

المستدامة ومكافحة المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالفقر والمرض والمجاعة، جعلت المطالب أكثر إلحاحا.

ولذلك نرحب بالجهود المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة حتى يمكنها أن تخدم مصالح الدول الأعضاء بشكل أكثر فعالية. ومع ذلك، بينما تواصل الأمم المتحدة مساعيها نحو الإصلاح، يجب أن تعطى الجمعية العامة قدرا أكبر من الوضوح والسلطة. ويجب إصلاح مجلس الأمن ليعكس مبادئ الديمقراطية، والشفافية والتمثيل المنصف. ويود وفد بلدي أن يحث الدول الأعضاء على ممارسة مرونة أكبر بشأن مختلف المواقف المبتكرة فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن بغية التوصل الى توافق للآراء في وقت مبكر. وبالمثل، عند القيام بإصلاحات مالية، يلزم اتخاذ تدابير قوية عملية لضمان موارد كافية يمكن التنبؤ بها. والتزام الدول الأعضاء بدفع أنصبتها المقررة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، بالكامل، وفي وقتها ودون شروط، ليس بحاجة الى إعادة تأكيد.

ونود أن نؤكد أن الإصلاح لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته، ولكن يجب أن ينظر إليه بوصفه أداة ضرورية لتمكين المنظمة من تحقيق أهدافها بدرجة أكبر من الكفاية وفعالية التكاليف.

إننا نرحب بالترتيبات الأخيرة لجعل نيروبي مركزا لواحد من مراكز الأمم المتحدة الأربعة - وهو المركز الوحيد في العالم النامي كله. إلا أننا نأسف لأن برنامجي الأمم المتحدة اللذين لهما مقران في نيروبي يعانيان من نقص في التمويل الضروري وقصور في استخدام القدرات المتوفرة رغم إمكاناتهما الهائلة.

وإن الاتجاه الذي ظهر مؤخرا لوضع الأمانات ذات الصلة بالبيئة بعيدا عن نيروبي كان له أثر سلبي على تعزيز المركز وينبغي عدم التشجيع عليه. ونحن مقتنعون بأن الصلة المؤسسية مكون هام لتعزيز كفاية الموارد المحدودة والقدرة على استخدامها. وفي هذا الصدد، تود كينيا أن تسجل تقديرها للأمين العام لعقده اجتماع لجنة التنسيق الإدارية في نيروبي في نيسان/أبريل ١٩٩٦ - للمرة الأولى في العالم النامي. لقد شعرنا - في أفريقيا - بالفخر بشكل خاص باستضافة ذلك الاجتماع الرفيع المستوى، الذي عقد فور طرح

كما قمنا مؤخرا بإحياء الهيئة الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، ووسعنا من ولايتها كيما تركز على قضايا التنمية ومنع وقوع الصراع وإدارته وحله. وستتطلب هذه الهيئة بعد تنشيطها الدعم الكامل من شركائنا في التنمية، حتى يتسنى الإسراع بتنفيذ المبادرات الإقليمية. وفي إطار المنطقة دون الإقليمية الأوسع لا تزال السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تمثل الأداة الرئيسية للتكامل الإقليمي في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

إن أعظم رصيد لكينيا هو بيئتها. فقطعان الحيوانات البرية التي تهجر عبر السهول، والأحراش التي يكتنفها الغموض، والجبال التي تغطي الثلوج قممها، والبحيرات العتيقة، والمناظر الطبيعية الخلابة في وادي الصدع العظيم، كل هذا جذب أجيالا من الزوار، وأصبح بالنسبة للكثيرين رمزا لجمال القارة الأفريقية ونقاؤها. ويجري في كل أنحاء العالم اقتطاع مساحات لأغراض التنمية بسبب التضخم السكاني. وتتعارض الممارسات غير السليمة المتعلقة بالأرض مع المحافظة على الموارد الطبيعية، حيث أصبحت الأنواع النادرة إما معرضة للخطر أو أنها انقرضت فعلا.

وفي كينيا، صممت سياساتنا من أجل الحفاظ على البيئة باعتبارها تراثا مشتركا للبشرية. وقاومنا كل الضغوط الممارسة ضد المحافظة على الأنواع وأنشأنا محمية لمجموعة كبيرة من التنوع البيولوجي بكل ما يمثله من عظمة. وعلاوة على ذلك، بدأت حكومة كينيا مؤخرا خطوات جديدة تضمن حماية النظام البيئي كي تستمتع به الأجيال المقبلة. وهذه تتضمن التوعية العامة، والتعليم البيئي، والأهم من ذلك برنامج "وادي الصدع العظيم" للحفاظ على الموارد الطبيعية، الذي سيضمن الاستخدام المتكامل للأرض. ونود أن نناشد المجتمع الدولي أن يوفر الموارد الضرورية لدعم تلك الجهود، حتى تتحقق أهداف التنمية المستدامة على النحو الذي نص عليه جدول أعمال القرن ٢١.

إزاء الطابع المعقد الذي تتسم به المشاكل الآخذة في الظهور في عالم اليوم، لا تزال المطالب الموجهة الى الأمم المتحدة في تزايد مستمر حيث تتوقع الدول الأعضاء منها المزيد والمزيد. والضغط من أجل تسهيل حل الصراعات وحفظ السلام والنهوض بالتنمية

الأطراف على أسس وقواعد شكلت مرجعية مؤتمر مدريد للسلام. وانعقد مؤتمر مدريد الذي أطلق المفاوضات الثنائية التي مضى عليها حتى الآن خمس سنوات؛ وقد تخللت هذه المفاوضات فترات مختلفة من التوتر والانقطاع والتراجع والتقدم. وسجلت فيها آلاف الصفحات من المحاضر، وجرى الاتفاق بين سورية وإسرائيل على انسحاب إسرائيل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧. ثم استمرت المفاوضات حول عناصر السلام الأخرى؛ وحصل كل ذلك بإشراف ومشاركة الولايات المتحدة الأمريكية.

والآن بعد كل هذه الجهود الدولية التي لا مثيل لها في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، جاءت حكومة جديدة في إسرائيل، حددت لنفسها نهجا مغايرا عن نهج الحكومة السابقة، معلنة لانهائها الثلاثة: لا للانسحاب من الجولان، لا للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا للدولة الفلسطينية.

إن من يتابع تصريحات وممارسات الحكومة الإسرائيلية منذ تسلمها للسلطة، يلاحظ أنها لم تترك فرصة إلا وأكدت فيها إصرارها على تغيير أسس وقواعد عملية السلام، ومحاولتها نسف كل ما تحقق خلال السنوات الخمس الماضية. وتدعو إلى العودة للتفاوض من نقطة الصفر ودون شروط مسبقة، أي دون مرجعية مدريد، وفق مقولة "السلام مقابل السلام" بهدف فرض الأمر الواقع على العرب.

لقد أكد السيد الرئيس، حافظ الأسد:

"إذا كان هذا هو ما يفكر به رئيس الحكومة الإسرائيلية، فلماذا يتعين على سوريا أن تريد السلام؟ إذا لم يعد السلام الأرض إلى أصحابها فلماذا نطالب به؟ هل يمكن لأي عاقل في هذا العالم أن يتوقع أن تقيم سوريا سلاما مع الحكومة الإسرائيلية، وتبقى الأرض السورية بيد الإسرائيليين؟ لهذا أقول إنه إذا بقي نتينا هو على ما هو عليه، فلا أظن أن هناك أي منفذ لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة".

إن من بين المعضلات التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط، أن بعض قادة إسرائيل هم الذين

الأمين العام مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا.

وأخيرا، نود أن ننتهز هذه الفرصة لنثني على الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي لبدئه إصلاحات بعيدة الأثر في إطار منظومة الأمم المتحدة منذ توليه المنصب السامي رئيسا تنفيذيا للمنظمة. ويود وفد بلدي أن يعرب عن ارتياحه لجهوده الدؤوبة لدفع المنظمة إلى مستويات أعلى ونحن نقتررب من القرن القادم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية للجمهورية العربية السورية، السيد فاروق الشرع.

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية): يطيب لي أن أهني السيد غزالي اسماعيل على انتخابه رئيسا للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أهني بلده الصديق ماليزيا على اختياره لهذا المنصب الدولي الرفيع، وإنني على ثقة بأن خبرته السياسية وحنكته الدبلوماسية ستؤديان إلى نجاح أعمال هذه الدورة. كما أتقدم بالشكر لسلفه على إدارته لأعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة.

وبهذه المناسبة أعرب عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة على الجهود التي يبذلها لتعزيز دور الأمم المتحدة، وعن حرصنا على ضرورة احترام مكانته الدولية، وولايته بموجب الميثاق، ونرى أن المصلحة المشتركة للدول الأعضاء تقضي بدعم ترشيحه لولاية ثانية.

نحن نعيش في منطقة أخذت أكثر من نصيبها من ضحايا الحروب والعنف، بسبب ما شهدته خلال العقود الماضية من ظلم واحتلال وعدوان. ولم يكن ممكنا تصور حل يرضح لهداه المآسي، ويستجيب لتطلعات شعوب المنطقة، ما دام الصراع العربي الإسرائيلي قائما، والسلام العادل والشامل غائبا.

إن الكثير من الناس لا يعرفون كم من جهود دولية بذلت، واجتماعات عقدت، وأطراف ساهمت، ورسائل قدمت، وتأكيدات أعطيت، إلى أن تم الاتفاق بين

وزراء خارجية دول العالم في مجلس الأمن، حيث
ظهرت إسرائيل في

يغذون التطرف في المجتمع الإسرائيلي وليس العكس. وهم الذين يصبون الزيت على النار كلما لاح في الأفق مناخ أفضل لتحقيق السلام. إن الأمثلة عديدة لا يتسع المجال لذكرها. ويكفي أن نستذكر بأنه في أعقاب مذبحه الحرم الإبراهيمي، تعالت الأصوات في كل مكان، حتى في إسرائيل نفسها، مطالبة بنقل المستوطنين اليهود الذين لا يتجاوز عددهم الأربعمئة من قلب مدينة الخليل، التي يتجاوز عدد سكانها مائة وعشرين ألفاً من الفلسطينيين، ومع ذلك فإن الحكومة الإسرائيلية رفضت الانسحاب من الخليل وجعلته قمة التنازلات المأساوية.

إن المواجهات الدامية التي اندلعت في أعقاب فتح النفق الذي أقامته إسرائيل تحسب سور المسجد الأقصى، وما سبق ذلك من استفزازات إسرائيلية متعمدة، وتصعيد غير مبرر ضد سوريا ولبنان خلال الأسابيع الماضية، كل ذلك يؤكد أن الحكومة الإسرائيلية لم تأت إلى السلطة كي تستأنف مفاوضات السلام استناداً إلى الشرعية الدولية، ومرجعية مدريد، وصيغة "الأرض مقابل السلام"، وإنما كي تطلق مفاوضات جديدة لا مرجعية لها وتقوم على فرض الأمر الواقع.

ولقد أعلن نتنياهو نفسه خلال جولته الأوروبية أن قراره بفتح النفق اتخذ تسهياً لحركة السياح، ولكي يوفر عليهم عناء السير بضع عشرات من الأمتار الإضافية. تصوروا كم سيشعر هؤلاء السياح بالذنب لو صدقوا أن السلطات الإسرائيلية قتلت حوالي ٨٠ فلسطينياً، وتسببت في قتل ١٥ إسرائيلياً، وأوقعت أكثر من ألف جريح من أجل راحة أولئك السياح. طبعاً هم لن يصدقوا ذلك، ولا نحن، ولا رئيس الحكومة الإسرائيلية الذي كشف عن حقيقة نواياه التوسعية، عندما زعم فيما بعد أن النفق موجود منذ ألفي عام، معلناً بصلف أنه سيبقى مفتوحاً إلى الأبد.

ولعل هذا العدد الهائل من الضحايا البريئة التي سقطت في القدس، وفي مدن الضفة والقطاع، قد سرع في سقوط أقنعة التمويه والخداع، فظهرت الحكومة الإسرائيلية على حقيقتها أمام الرأي العام، غير راغبة بالسلام العادل، ولا هي ساعية إليه. وقد انعكس ذلك كله في البيانات التي أدلى بها العديد من

يكون كذلك. إن تحقيق السلام العادل والشامل الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة والعالم، يتطلب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن سوريا تؤكد مجدداً حرصها على وحدة العراق أرضاً وشعباً، وتعتبر عن رفضها أية محاولات تستهدف النيل من وحدة وسلامة الأراضي العراقية أو التدخل في شؤونه الداخلية، بما في ذلك محاولة إقامة ما يسمى بمنطقة أمنية في شمال العراق، وتدعو إلى رفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق وإلى الاستمرار في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك حل موضوع الأسرى الكويتيين.

وفيما يتعلق بأزمة لوكربي، تعرب سوريا عن قلقها للأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب الليبي الشقيق، من جراء الاستمرار بالإجراءات القسرية المفروضة عليه من قبل مجلس الأمن، وتؤكد على ما جاء في هذا الصدد في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الذي عقد مؤخراً، وتدعو إلى الاستجابة للمبادرة التي قدمتها جامعة الدول العربية لحل هذه الأزمة.

وتأمل سوريا أن يتم التوصل إلى حل سلمي لأزمة الجزر الثلاث بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية، بما يحفظ علاقات حسن الجوار، ويساهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة.

وتعرب سوريا عن تأييدها للمبادئ المتفق عليها بين حكومتي اليمن وإريتريا لحل النزاع بينهما عن طريق التحكيم الدولي، وذلك انطلاقاً من الحرص على علاقات حسن الجوار بين البلدين، وعلى أهمية استتباب الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأحمر.

كما تعرب سوريا عن قلقها إزاء استمرار الوضع المتردي في الصومال، وتؤكد الدعوة التي وجهتها القمة العربية إلى زعماء الفصائل الصومالية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، والعمل على تشكيل سلطة وطنية تمثل مختلف فئات الشعب الصومالي الشقيق.

عزلة تامة، تحاصرها من كل جانب عبارات الشجب والاستنكار، وتنفض من حولها الأصوات التي اعتادت أن تتطوع للدفاع عنها.

ولم تتوقف الحكومة الإسرائيلية عن نهجها في تغذية التطرف عند هذا الحد، فقد أصدر الجنرال شارون، وزير البنى التحتية الإسرائيلي، قراراً في الأسبوع الماضي، خصص فيه ثلاثة مواقع جديدة في الجولان السوري المحتل لإقامة ستمائة وحدة سكنية فيها. وربما لا يعرف قسم كبير من الرأي العام العالمي وبعض السياسيين، أنه لولا المساعدات المالية والتسهيلات الحكومية الضخمة التي تقدم إلى المستوطنين اليهود، لما أقدموا على الاستيطان في الجولان، سيما وأنهم يعلمون علم اليقين بأن الجولان أرض سورية وأنهم سيخرجون منها عاجلاً أو آجلاً.

وفي ضوء ما سبق، يمكن الاستنتاج أن هذه الحكومة الإسرائيلية لا تملك استراتيجية من أجل السلام، وأنها اختارت - كما يبدو - طريق المواجهة.

إن طريق المواجهة باهظ التكاليف: أولاً، لأن إسرائيل تستطيع أن تبدأ الحرب متى تشاء، لكنها لا تستطيع أن تنهيها كما تشاء. تستطيع أن تدمر الكثير هنا وهناك، لكنها لن تستطيع أبداً أن تدمر إرادة أمة ممتدة جذورها الحضارية على اتساع العالم كله. ولعل الكثير من الإسرائيليين يجهلون أن جميع الحروب التي خاضوها منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وحتى نيسان/أبريل ١٩٩٦، لم تحقق لهم سوى خسائر سياسية وبشرية، ومزيداً من الإدانات الدولية. وثانياً، لأن المجتمع الدولي يرفض الحرب والعدوان، ويطالب بتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. وتعرف إسرائيل أن العرب، وعلى مستوى القمة، اتخذوا من السلام خياراً استراتيجياً، دعمتهم في هذا الموقف قمة دول عدم الانحياز وقمة الاتحاد الأوروبي وقمة الدول الصناعية، التي أكدت جميعها ضرورة التمسك بأسس عملية السلام وقرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام واحترام الأطراف للاتفاقيات والالتزامات التي تم التوصل إليها.

وبعد ذلك كله، فمن غير المقبول، ألا يكون السلام خياراً استراتيجياً لإسرائيل أيضاً، بل إنها كارثة ألا

الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وهكذا أكدت الدورة التذكارية الاستثنائية للجمعية العامة، التي حضرها ١٢٨ رئيس دولة وحكومة، تأكيداً رسمياً التزامنا بمقاصد ومبادئ الميثاق. وكما ذكر السفير بتلر، ممثل استراليا، ورئيس اللجنة التحضيرية، يجب أن يكون ذلك الإعلان بمثابة مجموعة من المبادئ التوجيهية للتعاون بين جميع الأمم في السنوات القادمة.

إن الدورة الخمسين، التي ترأسها السيد ديوغوفريتاس دو أمارال، ممثل البرتغال، باقتدار مرموق، خطت الخطوة الأولى نحو ترجمة هذه المبادئ التوجيهية الجديدة إلى عمل واقعي يستهدف القرن الحادي والعشرين. وإذ أهنئ السيد غزالي اسماعيل على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، أعرب له عن تمنياتي بالنجاح الكامل في مهمته ذات المسؤولية العالية، حتى يسير قدماً بالمهام والمساعي الجديدة للمنظمة خلال هذه الدورة.

إن إعلان العام الماضي أوضح أربعة مجالات رئيسية للعمل، أداء لرسالة الأمم المتحدة خلال العقود القادمة: السلام، التنمية، المساواة، العدل. إن عالم القرن الحادي والعشرين سوف يواجه قوتين عظيمين متضادتين: العولمة والتفتت. وقد شعرت بلغاريا، بوصفها عضواً نشطاً في المجتمع الدولي، بالفرص الجديدة كما شعرت بالمخاطر الجديدة. وسارت بلغاريا، في رسمها سياساتها واستجاباتها، على أساس هويتها الأوروبية، وخصوصاً انتسابها للاتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب لعضوية الاتحاد. ولذا أود أن أذكر أننا نشاطر ما جاء في مذكرة الاتحاد الأوروبي الى هذه الدورة، وفي البيان الذي ألقاه السيد ديك اسبرنغ، بالنيابة عن الاتحاد، وتعلق أهمية على كليهما.

إن التشكيل الإقليمي سوف تتزايد أهميته من جراء الانتقال من النظام الثنائي القطبين الذي كان سائداً بعد الحرب، الى عالم متعدد المراكز. كانت هذه هي على الأقل تجربتنا في البلقان، وهي منطقة تعرضت للفحات عارمة من قوى العولمة وقوى كارثة التفتت على السواء.

وتمشيا مع مواقفها التي دأبت عليها، رحبت بلغاريا منذ البداية باتفاقي دايتون وباريس. لقد قدمنا

وفيما يتعلق بكوريا تعرب سوريا عن دعمها لاتخاذ إجراءات تكفل تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، كما تعرب عن دعمها لتطلعات الشعب الكوري في تحقيق وحدته.

كان الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة فرصة هامة لرسم تصور مشترك، لما يجب أن يكون عليه مستقبل العلاقات الدولية. لقد قلنا بهذه المناسبة إن الأزمة التي تواجه الأمم المتحدة لا تكمن في مقاصد ومبادئ الميثاق، وإنما في آلية صنع القرار فيها، وفي الطريقة الانتقائية التي تطبق فيها هذه القرارات. كما أكدنا بأن الأزمة المالية الخطيرة التي تعاني منها المنظمة الدولية ليست في حقيقتها إلا انعكاساً لأزمة سياسية، تدور بشكل رئيسي حول هوية الأمم المتحدة ودورها في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

في ضوء ذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل سيكون من الممكن إدخال إصلاحات ذات مغزى على بنية الأمم المتحدة تحظى بقبول ورضى الدول الأعضاء؟ هذا هو التحدي الحقيقي الذي يتطلب من الجميع التصدي له، من خلال تعزيز الحوار والتعاون الدولي، بما يكفل تحقيق إصلاحات في الجوهر وفي الشكل تلبي تطلعات الدول الأعضاء.

اليوم، ونحن نقف على أعتاب القرن الجديد، تواجهنا جميعاً تحديات جسام تتطلب منا إيجاد المناخ الملائم للأجيال القادمة، كي تعيش في سلام وأمن وتعاون، في ظل علاقات دولية خالية من العنف والمواجهة. هذا هو أمل شعوبنا، وهذا هو ما يجب أن نسعى إلى تحقيقه، متطلعين نحو مستقبل أفضل، أكثر عدلاً وإنسانية، لما فيه خير البشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لبلغاريا، السيد جورجي بيرينسكي.

السيد بيرينسكي (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): انقضى في هذا الشهر عام على إقرار الجمعية العامة بالتزكية للإعلان بمناسبة الذكرى

واللجنة الأوروبية، ومجلس أوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، والبنك الدولي، والبنك الأوروبي للتعمير والتنمية. وكان الممثل السامي كارل بلدت حاضرا أيضا، وقد شارك في الاجتماع وقدم إسهاما قيما في نجاحه.

وأود أن أوضح بإيجاز تام المجالات الرئيسية للأنشطة التي بدأت في اجتماع صوفيا في تموز/يوليه. ففي المجال الأول، أي تعزيز السلم والاستقرار الإقليميين وبناء الثقة وحسن الجوار، كانت نقطة الانطلاق أن تؤكد بلدان المنطقة مرة أخرى ولاءها للمبادئ الأساسية للعلاقات فيما بين الدول كما وردت في الميثاق وكذلك في هلسنكي وباريس.

وما برحت بلغاريا، تمشيا مع هذه المبادئ، تعزز بنشاط بناء الثقة مع جميع جيرانها، وقد أبرمت بالفعل اتفاقات لهذا الغرض مع تركيا، واليونان، ورومانيا. ونحن على أهبة الاستعداد للدخول في مثل هذه الاتفاقات مع جيراننا الآخرين، وكذلك على أساس إقليمي متعدد الأطراف.

وستكون الخطوة الأخرى في هذا الاتجاه عقد اجتماع في صوفيا لوزراء الدفاع حسيما جاء في إعلان بلدان البلقان. ويرجى من هذا الاجتماع أن يسهم على نحو ملموس في تعزيز الأمن والثقة، وفي بحث تدابير تحديد الأسلحة في المنطقة في المستقبل.

وقد ركز التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف في أوروبا أخيرا على تنمية الهياكل الأساسية ورفع مستواها بوصفها عوامل هامة للنمو الاقتصادي والاستقرار الإقليمي. وثمة توافق آراء عام وأخذ في الظهور على أن الجهود يجب أن توجه إلى رفع مستوى هذه الهياكل وربطها بالهياكل عبر الأوروبية والهياكل القائمة في المناطق المجاورة الأخرى أي شرق البحر الأبيض المتوسط، وشمال أفريقيا، وعبر البحر الأسود، ودخل آسيا. كما أن تنمية الهياكل الأساسية للنقل هي محل تعاون محلي بين ألبانيا، وجمهورية مقدونيا وبلغاريا، بمساعدة مالية وتقنية مباشرة تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية؛ وقد وقع أخيرا اتفاق رباعي بشأن هذه المسألة. وهي أيضا محل تعاون ثلاثي بين اليونان، وبلغاريا، ورومانيا. ويتمثل إسهام هام في

مراقبين وقوات شرطة للبعثات الدولية في البوسنة والهرسك. وتمثل الانتخابات التي جرت حديثا في ذلك البلد، بصرف النظر عما اعترافها من وجوه القصور ومن مشكلات، خطوة إلى الأمام ذات أهمية حيوية. فقد فتحت تلك الانتخابات الطريق لقرار مجلس الأمن بالأمس، وهو قرار هام نحبذ، برفع الجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا.

وفي الوقت نفسه، وحتى خلال المرحلة النشطة من النزاع، عملنا على تشجيع الاتجاهات الإيجابية نحو حسن الجوار في أرجاء تلك المنطقة. وقام رئيس وزراء بلغاريا، خلال الدورة الخمسين في العام الماضي، بتسليط الضوء على هذه السمة ذات الأولوية في سياسة بلغاريا الخارجية، التي تحبذ التعاون الإقليمي الشامل. وبصفة خاصة أعلن عن نيتنا الدعوة إلى عقد اجتماع من دول أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا، كي تنظر في طائفة واسعة من المسائل التي تتعلق بتحقيق الاستقرار والأمن والتعاون على المدى الطويل في المنطقة كلها.

واليوم يطيب لي أن أبلغ الجمعية العامة أن هذا الاجتماع انعقد في صوفيا يومي ٦ و ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ على مستوى وزراء الخارجية. وقد أقرت في ذلك الاجتماع سبعة بلدان - ألبانيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، تركيا، رومانيا، يوغوسلافيا، اليونان - وثيقة شاملة هي إعلان صوفيا بشأن علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في البلقان.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وقد عمم نص الإعلان على النحو الواجب كوثيقة رسمية للجمعية العامة ومجلس الأمن. وقد حظي الإعلان بالتأييد التام من جميع المشاركين في اجتماع صوفيا الوزاري بتهيئته الموسعة، بما فيهم ممثلون من كرواتيا، وسلوفينيا، وإيطاليا، وهنغاريا، وبلدان فريق الاتصال الخمس أي الاتحاد الروسي، وألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية؛ وأيرلندا، التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي؛ وممثلون للبلدان التي ترأست منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومبادرة وسط أوروبا، والتعاون الاقتصادي للبحر الأسود؛ وممثلون على مستوى رفيع من الأمم المتحدة،

وبهذا يكون إعلان صوفيا قد وضع الإطار والأحكام لتعاون إقليمي شامل. ولهذا الغرض، تمارس أنشطة متابعة في جميع المجالات. ونأمل أن تشارك جميع دول المنطقة في الاجتماع الوزاري المقبل في اليونان في عام ١٩٩٧.

وقد جاءت بعض المقترحات بشأن التعاون في جنوب شرق أوروبا من خارج المنطقة. كذلك فقد حدد مؤتمر فلورانس لمجلس تنفيذ السلام في حزيران/يونيه الماضي ثلاث مبادرات تدعم مثل هذا التعاون هي: مبادرة مؤتمر البلقان التي بدأتها الحكومة البلغارية، وعملية الاستقرار بموجب أحكام إعلان رويامونت الصادر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ومبادرة التعاون مع جنوب شرق أوروبا التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة. وهناك إمكانية طيبة للتفاعل بين هذه المبادرات الثلاث، حيث تصبح العمليات التي بدأت في صوفيا بمثابة أساس شامل، يمكن أن يرتبط بالمبادرات الأخرى في مجالات محددة من مجالات الاهتمام المشترك.

ويمثل هذا الجهد الإقليمي حجر أساس لا يمكن الاستغناء عنه في تطوير نظام أوروبي شامل للأمن والتعاون. ونتوقع من مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في لشبونة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أن يواجه بأسلوب شامل هذه المجموعة من المسائل، وأن يقدم خطوطا توجيهية من أجل العمل في المستقبل على كل من الصعيدين الأوروبي والإقليمي. ويمكن لمختلف أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة، مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة الأمم المتحدة للمخدرات، وفرع الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر الأجهزة الأخرى، أن تكون بدورها على قدر كبير من الفعالية في تشجيع وتعزيز الأفكار والمبادرات التي أوضحتها على الصعيد الإقليمي.

وأود أن أذكر موقف بلغاريا بشأن بعض الأنشطة التي تقودها الأمم المتحدة وغيرها من الأنشطة الرئيسية على الصعيد العالمي. إننا نشاطر بالكامل وجهة النظر التي مفادها أن إبرام معاهدة الحظر

قضية حسن الجوار وتنمية الهياكل الأساسية معا في التعاون البلغاري اليوناني عبر الحدود، واتفاقات المشاركة في المياه، التي دخلت مؤخرا حيز النفاذ والتي ستقدم إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطار ميثاق الاستقرار في أوروبا.

وقد بدأت الحكومة البلغارية، وفقا للاتفاق بين بلدان البلقان، مشاورات مبدئية من أجل إنشاء مركز إعلام واتصال عبر إقليمي لتنمية الهياكل الأساسية. ونتوقع تقديم المزيد من الإسهامات التي تضاف إلى التطورات الإيجابية في هذا الميدان في الاجتماع المقبل لوزراء النقل في بلدان هيئة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، والبلدان المشاركة في مبادرة وسط أوروبا في صوفيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

وتبني بلغاريا، مع جيرانها في جنوب شرق أوروبا، تعاونا إقليميا على أساس حكم القانون والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حقوق وحريات الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات وطنية وعرقية ودينية وثقافية مختلفة. وقد أكدت بلدان المنطقة مرة أخرى التزامها بهذه المبادئ والقيم، وقد اعتمدت أيضا خطوطا توجيهية محددة في مختلف مجالات الاتصالات الثقافية والتعاون عن طريق المبادلات والبرامج المشتركة. وهذه الأنشطة يرجى منها أن تضيف إلى البرامج القائمة المتعددة الأطراف التي تروج لزيادة التضاهم المتبادل والتغلب على الأنماط الذهنية السلبية الموروثة عن الماضي.

ويتوخى العمل المشترك في ميدان منع الجريمة والقضاء على الإرهاب الدولي إيجاد تعاون أوثق فيما بين السلطات المركزية والإقليمية وسلطات الحدود من خلال زيادة كفاءة الاتصالات وتبادل المعلومات؛ والتعهد بالانضمام إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي تمنع الجريمة والإرهاب الدوليين وتعاقب عليهما؛ والانضمام إلى المحافل الإقليمية المخصصة لمناقشة مشاكل الاتجار غير المشروع في المخدرات والجريمة المنظمة والتعاون الإقليمي لمناهضة الإرهاب، والمشاركة في هذه المحافل؛ ووضع برنامج إقليمي لمكافحة الجريمة المنظمة. وهذا يمثل بالفعل إسهاما ملموسا في تنفيذ نهج عدم إظهار أي تسامح إزاء الجريمة على الصعيد الإقليمي.

وثيقة هامة في ميدان الحماية البيئية في أوروبا وخطوة أخرى باتجاه تطبيق المفهوم العالمي للاستدامة.

وقد شهدنا في السنوات الأخيرة تغيرات سريعة في الاقتصاد العالمي، تغيرات يمكن وصفها بالاتجاهات العامة للتحرير والعولمة، وكلاهما عاملان هامين للتنمية. ويسعدني أن أبلغ هذه الجمعية أنه، بعد سنوات طويلة من المفاوضات المضنية، فإن بلغاريا اليوم الموافق ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ستصبح عضوا في منظمة التجارة العالمية، وبانضمامها لمنظمة التجارة العالمية، ستصبح بلغاريا مندمجة اندماجا تاما في نظام التجارة العالمي، مما يعد أمرا أساسيا بالنسبة لنا لكي نتمكن من تحقيق نمو اقتصادي مستقر.

وإذ يضع بلدي في اعتباره التحديات الجديدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي في عالم اليوم المتعدد الأطراف والوثيق الترابط، فإنه يؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز وتشذيب أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال.

وبلغاريا طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان. ونعتقد أن التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان أساسي من أجل انفاذها. وينبغي أن يتم هذا التعاون وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، مثل المساواة السيادية والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية للدول. ونحن نؤيد إجراء حوار بناء ومفتوح حتى بشأن المسائل الدقيقة المتصلة بحقوق الإنسان في كل دولة بمفردها. وهذا النهج ليس موجها ضد أي بلد. فينبغي فحص الحالات في أنحاء العالم المختلفة بطريقة تراعي السمات المحددة لفرادى البلدان في إطار شامل، وينبغي أن يستهدف الفحص في المقام الأول تشجيع الاتجاهات والتطورات الإيجابية.

وتبرز على نحو متزايد الجريمة عبر الوطنية والإرهاب الدولي، كما بين الكثيرون من المتحدثين في هذا المحفل، بوصفهما من التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي اليوم في مجال الأمن. إنهما يؤثران تأثيرا مباشرا على التنمية ونوعية الحياة. ويقوضان في الصميم الأسس التي يقوم عليها المجتمع

الشامل للتجارب النووية أخيرا يعتبر إنجازا ذا أبعاد تاريخية حقا. وتمشيا مع سياسات بلغاريا المتأصلة في تأييد تحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي، كان لي شرف التوقيع على هذه المعاهدة في أول يوم فتحت فيه للتوقيع. وبالنسبة لبلغاريا، إن اتفاقية حظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية ستكون الخطوة المنطقية التالية في أعمال مؤتمر نزع السلاح، الذي تشارك فيه بلغاريا بنشاط.

وهناك مهمة أخرى تحظى بالأولوية، من وجهة نظر الأمن العالمي والإقليمي، وهي التنفيذ المبكر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ودخولها حيز النفاذ في القريب العاجل. وبالنسبة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، تؤيد بلغاريا بالكامل إدخال تحسينات على آلية الرقابة والتحقق الخاصة بها، كما أنها مستعدة للإسهام لهذا الغرض في المؤتمر الاستعراضي المقبل وفي المرحلة التالية له.

لقد قامت بلغاريا بدور نشيط في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وبروتوكولها الثاني. وقد بذلنا خلال المفاوضات جهودا خاصة كي تؤخذ بعين الاعتبار المتطلبات الفنية الجديدة بشأن الألغام كشرط لا غناء عنه لأغراض إزالة الألغام والسير الطبيعي للعمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فرضت الحكومة البلغارية، بموجب قرار اتخذ في ٢ أيار/مايو ١٩٩٦، حظرا مدته ثلاث سنوات على تصدير الألغام المضادة للأفراد. وبلغاريا التي تتبوأ حاليا رئاسة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، تولي أهمية خاصة، مع غيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لدورة الجمعية العامة الاستثنائية التي ستقوم باستعراض عملية متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو.

ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، استضافت صوفيا المؤتمر الوزاري الثالث للبيئة في أوروبا. ووفر المؤتمر دفعا إضافيا لبرنامج العمل البيئي لأوروبا الوسطى والشرقية. والإعلان الوزاري المعتمد هو

الانتخابات الرئاسية في نهاية هذا الشهر. ولقد أصدرت تعليمات الى بعثة بلدي بإحالة نص هذا الإعلان، رفق رسالة موجزة لكم، السيد الرئيس، وللأمين العام والدول الأعضاء. وإذني أدعوكم جميعا لمشاطرتنا مشاعر التأييد والتعاطف مع أسرة السيد لوكتانوف وإرسال رسائل تأييد الى البرلمان البلغاري. وأدعو الجمعية، في هذه اللحظة الى تشاطر دقيقة صمت، دون الوقوف، تكريما لذكرى السيد لوكتانوف.

إن إدخال تحسينات في فعالية وأداء الأجهزة الرئيسية وتحقيق توازن أفضل في سلطاتها وتبسيط الآليات الفرعية، كل هذه شروط هامة من أجل إصلاح الأمم المتحدة.

وتعد مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن والزيادة في عضويته عنصرا رئيسيا في هذه العملية. وإننا نتشاطر الرأي القائل بأن لدى بعض الدول الأعضاء - المتقدمة مثل اليابان والمانيا، والنامية كذلك القدرة على الاضطلاع بمسؤولية العضوية الدائمة، وقد طرحت فعلا عدة مقترحات لإصلاح مجلس الأمن وينبغي دراسة هذه المقترحات باهتمام. وفي هذا الصدد، أود أن أشير الى الأفكار الهامة التي قدمها الوزير لامبرتو ريني من إيطاليا قبل أيام قليلة. ومن التطورات الرئيسية التي حدثت خلال السنوات العديدة الماضية حقيقة أن عدد الدول في المجموعة الأوروبية الشرقية قد تضاعف تقريبا. ونحن نؤكد مجددا على قناعتنا بأن هذه الزيادة في العضوية تتطلب إيجاد مقعد إضافي غير دائم يتخصص لهذه المجموعة. ولقد أشارت بعض بلدان البلقان فعلا رغبتها في ترشيح نفسها للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن. وأن بلغاريا بما تتبعه من سياسات إقليمية ثابتة تتمثل في حسن الجوار والتعاون في جنوب شرق أوروبا، وكذلك في إطار الأمم المتحدة الأوسع يحق لها بدورها التماس العضوية في المجلس في السنوات القادمة.

على أنه لا يفوتني أن أشير الى بعض العيوب والنواقص الخطيرة في آلية الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن هذه النواقص إيجاد حل كاف للمشاكل المعقدة التي تتعرض لها البلدان الثالثة نتيجة لفرض الجزاءات من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. لقد أعربت الجمعية العامة مرة أخرى في دورتها

الديمقراطي. وقد أصبح من الجلي تماما أن هذه التحديات لا يمكن معالجتها بفعالية من جانب المؤسسات الوطنية وحدها. فالحاجة ماسة اليوم لتطوير تعاون جديد في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وهذا التعاون يصح أن يشمل أيضا المزيد من تشاطر المعلومات، بما في ذلك المعلومات المستمدة من أجهزة المخابرات.

وفي هذه الدورة، يجب على الجمعية العامة أن تدرس بعناية جميع الأفكار والمقترحات العامة التي تقدم بها المتكلمون السابقون في هذا المجال. وبلدي على استعداد لدعم جهود المجتمع الدولي التي تستهدف صياغة إجراءات فعالة، على الصعيد الدولي، لمكافحة الجريمة واجتثاث الإرهاب الدولي.

اسمحوا لي للحظة أن استطرد خارجا من النص المعد لكي أنشاطر والجمعية خبرا يبعث على أشد الأسف والحزن ويتعلق بعملية اغتيال سياسي جرت قبل ٢٤ ساعة في صوفيا، هدفها رئيس وزراء بلغاريا السابق، السيد أندريه لوكتانوف. وأود أن أبلغ الجمعية بأن السيد لوكتانوف كان من بين القوى الدافعة الأساسية والشخصية وراء التغييرات الديمقراطية التي جرت في بلغاريا بعد ١٩٨٩. وقد خاطر بجهوده الشخصية وبمستقبله لإنجاح دخول قيم الديمقراطية الى المجتمع البلغاري وللنهوض بحقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي. وكان معروفا جيدا داخل أسرة الأمم المتحدة، وبخاصة في جنيف، لأنه كان مشجعا نشطا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ سنواته الأولى، كما كان مروجاً نشطا لمشاركة بلغاريا في النظام التجاري العالمي ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. ومن سخرية القدر، أن هذا اليوم، كما قلت، يصادف اليوم الذي انضمت فيه بلغاريا الى منظمة التجارة العالمية. وقد اعتمد البرلمان البلغاري إعلانا بهذه المناسبة، قبل عدة ساعات. وحيث أن السيد لوكتانوف كان عضوا نشطا في البرلمان طوال السنوات السبع الماضية، فإن الإعلان يؤكد بحزم على تصميم جميع القوى السياسية في بلغاريا على عدم السماح بأي شكل من الأشكال بحرف بلغاريا عن الطريق المؤدي الى الإصلاح الاقتصادي والسياسي أو المساس بالمسار السلمي والقانوني للحياة السياسية والعامة، بما في ذلك إجراء

السيد نغوين مانه كام (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بالنيابة عن وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، ونحن بحق فخورون لأنكم، بوصفكم ممثلاً عظيم الخبرة لماليزيا، البلد العضو في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، قد انتخبتم لهذا المنصب الهام. وتحذونا الثقة بأن تتوصل دورتنا بتوجيه منكم إلى إحراز نتائج جيدة.

واسمحوا لي بأن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديركم العالي لأداء سلفكم، السيد ديوغو فريتانس دو أمارال. كما نقدر أيضاً إينما تقدير ما يبديه الأمين العام بطرس بطرس غالي من دينامية وجدل في خدمة قضيتنا المشتركة.

ولقد سنحت لنا الفرصة في هذا الوقت من العام الماضي لأن نستعرض التطورات العالمية طوال نصف القرن الماضي والدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في هذه الرحلة الطويلة. ولا تزال الساحة العالمية بعد عام، مليئة بالمفارقات، حيث تتشابك اتجاهات تبشر بالأمل مع أحداث واتجاهات تبعث على قلق المجتمع الدولي في نهاية هذا القرن العشرين.

وفي عالم يعج بالتغيرات، فإن ما يبرز كأمر لا يتغير هو التطلع المشروع للأمم وتصميمها القوي على تحقيق السلام والتنمية على أساس المساواة، والديمقراطية، واحترام استقلال وسيادة كل بلد وهوية كل أمة. وتتطلع الشعوب في هذا المسعى الكبير إلى الأمم المتحدة من أجل تلقي الدعم والمساعدة المثمرة في الوقت المناسب، فهذه المنظمة، بعد ما خاضت غمار تقلبات نصف قرن من التاريخ، تثبت يومياً دورها الحاسم بالنسبة للعالم بأسره. ويكمن التحدي المائل أمام منظماتنا العالمية اليوم في كيفية إصلاح نفسها وتكييفها مع الظروف الدولية الجديدة بغية تلبية توقعات الشعوب.

وفيما يتبلور حالياً نظام العلاقات الدولية في عصر ما بعد الحرب الباردة، أصبح بوسعنا فعلاً أن نرى اتجاهه نحو التنوع وتعددية المراكز. وفي هذا السياق، تضطلع المؤسسات والآليات المتعددة

الخمسين عن قلقها إزاء استمرار المشاكل الاقتصادية الاستثنائية التي تواجه الدول التي تأثرت من جراء تنفيذ الجزاءات وأكدت أيضاً على دعوتها المتجددة للمؤسسات المالية الدولية لمواصلة إيلاء اهتمام خاص لهذه المشاكل وأثرها الاجتماعي الضار، والنظر في الطرق والسبل الكفيلة بتعبئة وتوفير الموارد بشكل مناسب للتخفيف من الأثر السلبي الناجم لدى تلك الدول عن الجزاءات المفروضة. كما جددت الجمعية طلبها إلى الهيئات والبرامج المختصة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة لكي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للدول المتضررة وللنظر في تقديم مساعدة لها من موارد برامجها الخاصة.

ومن أسف أن الخطوات العملية في تنفيذ هذه التوصيات قليلة، وبما أن هذه المشاكل تدوم طويلاً فإنها ستظل تمارس أثرها السلبي بعد فترة طويلة من رفع الجزاءات. ومما يضر بالغرض المنشود إلى حد بعيد أن يسمح بتشويه جوهر الجزاءات المتمثل في صنع السلم من جراء أحداثها خلال اقتصادياً كبيراً في الدول الثالثة المتأثرة. وبلغاريا، بوصفها من بين البلدان التي تعاني أكثر من غيرها بسبب تنفيذ الجزاءات، ستتقدم مرة أخرى في هذه الدورة بمشروع قرار بشأن الموضوع، وانني أدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تؤيده بقوة وبإجماع.

وتتيح أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة فرصاً هامة جديدة لمواصلة السير على سبيل الإصلاح والفعالية المتزايدة. فهي تفتح الباب أمام فرص جديدة لدعم الاتجاهات السائدة في العالم الحديث، أي في قريتنا العالمية وكل أحيائها، نحو إقامة مجتمعات أوفر أمناً وأحفل بالفرص، مجتمعات يستطيع أطفالنا أن يتطلعوا فيها إلى حياة أكثر إشباعاً للنفس. وبلغاريا ملتزمة التزاماً راسخاً بالإسهام بنشاط وبروح بناءة في إنجاز هذه المهمة الجديدة للمنظمة العالمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشاطر الشعور بالصدمة والأسى إزاء فقد زعيم وطني بلغاري كبير.

أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لفييت نام، سعادة السيد نغوين مانه كام.

فلنبن على الزخم الذي تولد في الذكرى السنوية الخمسين لانشاء الأمم المتحدة، وذلك حتى تتمكن المنظمة من أن تبدأ القرن الحادي والعشرين باعتبارها نموذجا للديمقراطية في الحياة السياسية العالمية.

وإن التعاون بروح من المساواة والاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة هو أحكم أسلوب لبلوغ الأهداف العامة للاستقلال الوطني والسلام والتنمية. إن عولمة الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة والاستثمارات وكذلك الطفرات الضخمة في العلم والتكنولوجيا أمور توفر كلها لجميع الدول فرصة لم يسبق لها مثيل، كما أنها في الوقت نفسه تجعلها تواجه تحديات لا يمكن تجاهلها. وليس من قبيل المصادفة أن مؤتمر القمة الأخير للبلدان الصناعية الرئيسية السبعة في ليون ركز اهتمامه على موضوع العولمة.

وفيما يتعلق بالبلدان النامية، وبوجه خاص البلدان المتخلفة، فإنها تخوض هذه التجربة الحيوية بالنسبة لتنميتها ورفاهيتها وهي غير مهيأة ويحدث ذلك وهي تمر بظروف بالغة الصعوبة. لذلك يتعين على المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، إيلاء الاهتمام اللازم والمساعدة اللازمة من أجل حل هذه المعادلة الصعبة لأنه من المستحيل أن نقبل، في ظل ظروف الترابط، عالما يتركز فيه الثراء في عدد صغير من البلدان في حين تعاني غالبية البلدان من فقر متزايد وفي حين تتسع الهوة بين الأغنياء والفقراء بلا هوادة.

والأمم المتحدة، نظرا لقوتها ومكانتها، تستطيع، بل ينبغي، أن تضطلع بدور مفيد في هذه العملية. وفي إطار تنفيذ خطة للتنمية ينبغي لمنظمتنا أن تركز، قبل كل شيء، على المناطق التي تعاني من صعوبات وعلى القضايا الأساسية. فمنظومة الأمم المتحدة، بمواردها المالية وأفرقة خبراءها، يمكن أن تساعد بلدان الجنوب في التغلب على موقفها الهش، وعلى النجاح في الجهود التي تبذلها للاندماج قبل فوات الأوان على الصعيد الإقليمي والعالمي، في ظل السباق الاقتصادي والتجاري والعلمي والتكنولوجي الجاري على الصعيد العالمي.

الأطراف، لا سيما الأمم المتحدة، بدور رئيسي بأكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك، هناك عدة سبل لتفسير دور منظمتنا اليوم، فبالنسبة للأغلبية الساحقة من البلدان الأعضاء، ينبغي للأمم المتحدة، بوصفها مركزا لتحقيق الوثام في العلاقات بين الدول، أن تضطلع بدور رئيسي في الدفاع بحزم عن القانون الدولي، وفي تشجيع الدول على الاحترام والمراعاة التامين والثابتين لميثاق الأمم المتحدة. وبهذه الروح، يجب أن تستخدم الأمم المتحدة ثقلها ومسؤوليتها لاستئصال الممارسات من قبيل الإكراه والخداع وفرض الحظر التعسفي والجزاءات التي تسبب المعاناة للأبرياء، والتدخل الفاضح في الشؤون الداخلية للدول بما يشكل انتهاكا للاستقلال والسيادة وبما يتنافى مع الاتجاهات العامة الحالية.

ويجب على الأمم المتحدة، بغية أن تضطلع بدورها على نحو كاف، أن تصلح نفسها كي تزيد من الصفة التمثيلية لأجهزتها المؤسسية، وكي تضيي الطابع الديمقراطي على إجراءات وطرائق عمل منظمتنا وتكفل قدرا أكبر من الشفافية لها. والدعامتان اللتان ترتكز عليهما إضفاء الطابع الديمقراطي على منظومة الأمم المتحدة هما إصلاح مجلس الأمن، وتعزيز دور الجمعية العامة. وهذه مهمة صعبة ومعقدة تتطلب أقصى درجات المثابرة. ويشكل توسيع تشكيل مجلس الأمن، وإضفاء الطابع الديمقراطي على إجراءات صنع القرار فيه، مطلباً عاجلاً من مطالب المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، يجب تعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها، وهي أوسع الهيئات وأكثرها تمثيلاً، وذلك استجابة لمناداتنا المشروعة جميعاً بذلك. وطبعاً، يجب أن يجري الإصلاح على أساس المبادئ المتفق عليها، لا سيما مبدأ توافق الآراء، فيكون انعكاساً إلى أبعد مدى لآراء وطموحات أغلبية البلدان الأعضاء، وكافلاً لمصالح مختلف المناطق.

وفي عالم اليوم فإن الديمقراطية إذا كانت تعني في مجتمع ما المشاركة النشطة لكل المواطنين فإنها تعني في العلاقات الدولية المشاركة النشطة لكل البلدان، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها. فالأمم المتحدة، المتزايدة الديمقراطية دوماً، هي وحدها التي يمكنها أن تتمتع بالمكانة والثقة اللازمين كي تمارس دورها في تنسيق أعمال الدول على أساس مبادئ القانون الدولي، على النحو الذي ينشده الجميع.

وفي فييت نام، على سبيل المثال يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوقت الحالي بمساعدتنا في

الاندماج في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وهو يضطلع أيضا بدور نشط فعال في تسهيل وضع إطار التعاون بين البلدان الواقعة على نهر الميكونغ. ويعكف البرنامج حاليا على مشروع لبناء القدرات الوطنية حتى تكون فييت نام مستعدة للمشاركة بشكل أكبر فعالية في منظمة التجارة العالمية في المستقبل القريب. وهذه المشاريع الإنمائية العملية، الثنائية والمتعددة الأطراف، جديدة بالترحيب.

لكننا نواجه الآن مفارقة فاضحة ففي حين تزداد بشكل مستمر الحاجة الى التعاون الدولي من أجل التنمية، تتضاءل يوما بعد يوم الوسائل المتاحة، ومنها الموارد النادرة والطبيعية. وفي معرض التنافس الشديد من أجل التنمية لا بد للدول أن تركز مواردها على الاحتياجات الداخلية بغية إعادة هيكلة اقتصاداتها وحل مشاكلها الاجتماعية الملحة، وبالتالي تحسين قوتها الداخلية. وهذا أمر مفهوم تماما.

لكن في ظل الظروف الراهنة المتمثلة في الترابط المتزايد يصبح من الضروري تحقيق التعاون الدولي وخاصة فيما يتعلق بتدفق رأس المال ونقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية. كما أن هذا أمر ضروري ومفيد للتنمية المستدامة للبلدان المتقدمة النمو ذاتها. وعلاوة على ذلك ففي العالم المعاصر حيث نجد أن القضايا العالمية الملحة تعزز الروابط فيما بين جميع الدول، فإن أي خطر يحيق بإحدى الدول قد يضر الدول الأخرى أيضا، كما أن استقرار ورخاء أحد المجتمعات يمكن أن يساعد على تهيئة بيئة مواتية لاستقرار ورخاء المجتمعات الأخرى.

إن الجوع والمرض والظلم الاجتماعي وبعض الظواهر الأخرى أمور تشكل كلها تهديدات كامنة موجهة لأمن كل بلد ولاستقرار العالم بأسره. وإن تخصيص الموارد لدعم تنمية البلدان النامية، والإسهام بشتى الطرق في التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل التنمية، إنما يشكلان استثمارين حكيمين من أجل السلام والمستقبل المشترك لمجتمعاتنا جميعا.

والأمم المتحدة ذاتها ليست محصنة من هذا التفاوت بين الموارد المتاحة والاحتياجات اللازمة

والأزمات. ومن الواضح أن حل المسائل العالمية لا بد وأن يكتسي دوما طابعا ديمقراطيا عاما.

ولجميع هذه الأسباب، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز بصورة أكبر دورها في المساعدة والتنسيق في هذا الميدان الهام، وأن تواصل دفع عجلة تنفيذ برامج العمل المعتمدة بالفعل. ومن الواضح أنه لا يمكن لأية منظمة أن تحل محل الأمم المتحدة في هذا الدور الحيوي. والأمم المتحدة، باضطلاعها بهذا الدور، ستزيد من مكانتها وستقرب صورتها في الأذهان من حياة كل أمة وكل إنسان.

إن سنة ١٩٩٦ ستدخل في سجلات تاريخ فييت نام بوصفها بداية مرحلة جديدة من مراحل تنمية بلادي. ففي شهر حزيران/يونيه الماضي، اختتم بنجاح المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي لفييت نام. والأهمية الخاصة لهذا الحدث التاريخي تتمثل في أن المؤتمر قرر، على أساس النجاح الذي تم تحقيقه خلال السنوات العشر الماضية من التجديد والإصلاح والإنعاش الوطني، أن يقود البلاد إلى مرحلة جديدة من التصنيع والتحديث، من أجل مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي كان سائدا في عام ١٩٩٠ في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠، وتحويل فييت نام إلى بلد صناعي خلال فترة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ سنة من الآن.

وفي الوقت ذاته، أكدنا من جديد مواصلة سياستنا الخارجية القائمة على الاستقلال والسيادة والانفتاح والتنوع والتعددية في علاقاتنا الدولية، والتكامل الإقليمي والدولي. وبفضل هذا الاتجاه، ما برحت السياسة الخارجية لفييت نام تحقق نتائج بارزة، وتساعد بطريقة عملية في أعمال بناء الأمة والتنمية، والإسهام بصورة فعالة في حل المشاكل الدولية.

وتقيم فييت نام علاقات دبلوماسية مع أكثر من ١٦٠ بلدا، بما فيها جميع الدول الكبرى وأبرز المراكز السياسية - الاقتصادية في العالم. وترتبط فييت نام بعلاقات تجارية مع أكثر من ١٠٠ بلد وبروابط استثمارية مع أكثر من ٥٠ بلدا وإقليما. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية توسيع نطاق علاقاتها مع بلدان جميع القارات، أسهمت فييت نام في العام الماضي، بوصفها عضوا كامل العضوية في رابطة أمم جنوب شرقي

لمساعدة التنمية. ففي الوقت الحالي نجد أن الموارد المتاحة لا تتزايد بل هي على النقيض من ذلك تنكمش أو يثقل كاهلها بمطالب تفوق طاقتها. وهذا الوضع الذي يبعث على القلق يتطلب عناية ومسؤولية الدول الأعضاء جميعا، وخاصة الدول الكبرى والبلدان المتقدمة النمو التي لديها موارد وإمكانات أكبر. والإجراء الفوري الذي ينبغي اتخاذه في رأي غالبية الدول الأعضاء هو قيام كل دولة بالوفاء بالتزاماتها المالية على الفور وبالكامل. وعلاوة على ذلك، ينبغي تشجيع كل المبادرات التي من شأنها أن توفر للأمم المتحدة موارد مالية إضافية. وفي الفترة الأخيرة قدم أكاد يميون وشخصيات بارزة مقترحات بهذا الصدد. ونحن نرى أن الجمعية العامة ينبغي أن تكلف الفريق العامل المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة، وأفرقة العمل الأخرى ذات الصلة، بمهمة إجراء دراسة جادة لهذه المقترحات بغية استطلاع كل الطرق الممكنة لتوفير الموارد اللازمة للأمم المتحدة لكي تساعد بفعالية على تحقيق هدف التنمية للجميع، وقبل كل شيء تنمية البلدان المتخلفة.

والأمم المتحدة تتحمل مسؤولية جسيمة إزاء متطلبات التنمية. لذلك فإن دورها في عملية العولمة لا يقل أهمية. وقد تقدمت منذ بداية هذا العقد بمبادرات لعقد عدد من مؤتمرات القمة العالمية بشأن مجموعة من القضايا العالمية تمتد من البيئة إلى التنمية الاجتماعية، ومن السكان إلى حقوق الإنسان ومن المرأة إلى الطفل - وقريبا سيعقد مؤتمر القمة العالمية للأغذية، وهدفه بحث وتنفيذ تدابير منسقة على جميع الأصعدة - الوطنية والإقليمية والدولية - لحل المشاكل ذات الأهمية بالنسبة لمستقبل الأمم جميعا.

ولئن كانت مشاركة معظم البلدان في حسم الأزمات والصراعات تعد مشاركة محدودة إلى حد ما بل مشاركة غير مباشرة تتم من خلال جهاز وسيط، فإن الأمم المتحدة استطاعت تعبئة المشاركة المباشرة لجميع البلدان، الكبيرة منها والصغيرة، الغنية والفقيرة، المتقدمة النمو والنامية، في معالجة المسائل العالمية المتصلة بالتنمية لأن هذه ليست مجرد مسائل تخص "من يهمه الأمر". وبهذه الطريقة يمكن للأمم المتحدة أن تنجح في سعيها إلى التخلص من دور يقتصر على رد الفعل عند حدوث الأزمات والصراعات كي تحل محله دورا إيجابيا يتمثل في منع نشوب تلك الصراعات

وسعى إلى بلوغ الهدف المنشود وتلبية للرغبة الصادقة في بناء فييت نام تضم شعبا مزدهرا وأمة قوية ومجتمعاً عادلاً ومتحضراً، نحن عازمون على الاستفادة بالكامل من إنجازات الإصلاح وعملية التحديد وعلى تزويد أنفسنا بالقوة الداخلية اللازمة للمضي قدماً بثبات على طريق التكامل. وسنقوم على أساس علاقاتنا الدولية الراهنة بتعزيز تعاوننا مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية؛ وسنعزز إنتاجيتنا؛ وسنعمل على ترسيخ البيئة السلمية وإقامة ظروف دولية أفضل وأفضل، خدمة لرفاهية شعبنا بالإضافة إلى رفاهية المنطقة والعالم.

وعلى عتبة الألفية الثالثة، تتعرض جميع الدول لضغوط قوية تولدها الفرص والتحديات معا. فالقدرة الضخمة للبشرية في هذا العصر، إلى جانب منجزاتها البارعة في ميداني العلم والتكنولوجيا، تولد في نفوسنا الأمل في تحقيق التنمية والرخاء لجميع الشعوب. ولكن الفقر الذي يعاني منه أكثر من خمس سكان العالم، والهوة القائمة بين الأغنياء والفقراء، مدعاة للقلق. وأن الفرص تبدو عظيمة ولكن التحديات ملموسة بصورة حادة. وإذا أردنا أن نبدأ القرن الحادي والعشرين بأمل يتجاوز القلق، سيكون من الأهمية بمكان أن نعزز أولاً شعورنا بالمسؤولية وأن نوسع على الأمد الطويل من نطاق مصالحنا، التي تتمثل في السلم والتنمية. ولا شك في أن الأمم المتحدة، المنظمة التي ننتمي إليها جميعاً، ستسهم بنشاط في تحقيق هذه الغاية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أولادزمير سيانكو، وزير خارجية بيلاروس.

السيد سيانكو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي أولاً أن أهنئكم يا سيدي على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

على مدى عدد من السنين بينت المناقشات العامة بوضوح أن جميع الدول الأعضاء تقريباً ترى أن من الهام جداً تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة ذات قدرات معززة لخدمة السلم والأمن في العالم.

آسيا، التي هي منظمة من أكثر المنظمات الإقليمية دينامية ونجاحاً، إسهاماً نشطاً في تحقيق التعاون والتنمية على المستويين الإقليمي والعالمي.

ونحن نشارك بمزيد من الفعالية في عمل المنظمات الدولية، وخاصة التابعة منها لمنظومة الأمم المتحدة، علاوة على المنظمات الإقليمية. وهذه السنة، بدأت فييت نام فترة عضويتها في المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وستقدم في هذه الدورة للجمعية العامة ترشيحها لشغل مقعد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونأمل أن نحظى بتأييد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لنتمكن من الإسهام بنصيبنا في عمل ذلك الجهاز الهام في وضع وتنسيق سياسات التنمية والتعاون الاقتصادي والاجتماعي. ونقوم حالياً بالإعداد للتنظيم الناجح للقمّة السابعة للبلدان الناطقة بالفرنسية المقرر عقدها في هانوي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وفيما يتعلق بالتكامل الأوسع، فإن فييت نام تستعد بنشاط للمشاركة قريباً في المنظمات الدولية الأخرى، مثل منظمة التجارة العالمية ومحفل التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

وكعضو جديد في مؤتمر نزع السلاح، اضطلعت فييت نام بدور ناشط في المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي وقعت عليها مؤخراً. وبتوقيعها على هذه المعاهدة، انضمت فييت نام إلى النداء الواسع للمجتمع الدولي بأن تمتنع جميع الدول عن إجراء أية تجارب نووية، بأي شكل من الأشكال، وتمتثل امتثالاً صارماً للحظر على جميع التجارب النووية، وتتخذ الخطوات والتدابير الملموسة صوب الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية. وفييت نام على استعداد للتعاون مع جميع البلدان من أجل التنفيذ الفعال لهذه المعاهدة، بما يسهم في تحقيق بيئة أفضل، وثقة أكبر، وفي توطيد الأمن الدولي، بغية تحقيق عالم أكثر أمناً وعافية. وفي الوقت ذاته، نرى أن أنشطة التحقق الداخلة في إطار تنفيذ المعاهدة يجب الاضطلاع بها بطريقة منصفة ومحيدة، مع الاحترام الدقيق لسيادة الدول. وبهذه الروح، نرى أن الاقتراح الداعي إلى وضع برنامج عمل للقضاء على الأسلحة النووية والمقدم مؤخراً إلى مؤتمر نزع السلاح من جانب ٢٨ دولة، ومنها فييت نام، اقتراح يستحق الدراسة الجادة.

لا سيما مجموعة أوروبا الشرقية، في مجلس أمن مجدد وموسع.

ونظرا لما للجهود الدولية المتضافرة في ميدان نزع السلاح من أهمية خاصة في تشكيل نظام أمن عالمي يتناسب والقرن الحادي والعشرين، فإننا نعتبر أن من دواعي فخرنا واعتزازنا العظميين أن تصرفاتنا العملية ومبادراتنا المطروحة في هذا المجال قد لقيت التقدير والمؤازرة بانتخاب ممثل بيلاروس رئيسا للجنة الأولى في الدورة الحالية.

يتسم هذا العام بأحداث هامة جدا في بيلاروس. فعما قريب ستغادر آخر قذيفة نووية أراضي جمهوريتنا، مما يجعل منطقة وسط أوروبا بأكملها، من بحر البلطيق إلى البحر الأسود، منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهذا يبرز بشكل خاص المبادرة التي تقدم بها رئيس بيلاروس، الياكساندر لوكاشينكا، لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية.

إن الجهود الرامية إلى إنشاء وتعزيز مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم تكتسب زخما. ولذلك، فإننا نعتبر من غير المنطقي لأوروبا أن تظل القارة الوحيدة التي لا تتخذ فيها خطوات عملية في هذا الاتجاه. ونحن نؤمن بقوة أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية من شأنه أن يزيد من تعزيز روح الثقة والاحترام المتبادل والشراكة في هذا الجزء من القارة الأوروبية، وأن يشكل مساهمة قوية من الدول الأوروبية في منع الانتشار النووي.

وفي معرض السعي لإيجاد نظام فعال للحد من الأسلحة، يعتزم وفد بيلاروس بدء مزيد من الدراسة في دورة الجمعية العامة هذه للبند المعني بحظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة. كما أن قضايا تدمير الأسلحة تدميرا سليما من الوجهة الأيكولوجية، وتحويل المنشآت العسكرية، والجوانب القانونية لنقل التكنولوجيا المتقدمة الحساسة، وأثرها على التقدم العلمي والتكنولوجي - كل هذه من القضايا التي تحتل مكان الصدارة على قائمة أولوياتنا.

وبيلاروس تدعو إلى الأخذ بنهج براغماتي في إصلاح الأمم المتحدة إصلاحا يستند إلى تقييم واقعي لقدرة المنظمة على تعزيز الكفاءة العملية لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها على نحو يتمشى مع الخطوط الاستراتيجية لأنشطتها. وأحد هذه الخطوط هو صنع السلم، الذي اكتسب في فترة ما بعد الحرب الباردة مضمونا ونوعية جديدين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بومانيس (لاتفيا).

جاء في العهد الجديد "طوبى لصانعي السلام: لأنهم أبناء الله يدعون." (متى، الإصحاح ٩:٥).

إن الجهود التي تبذلها اليوم الأمم المتحدة لصون السلم جهود نبيلة حقا. وتؤيد بيلاروس الإجراءات التي تستهدف زيادة صقل عمليات حفظ السلم بوصفها أداة عملية هامة تحت تصرف الأمم المتحدة. وهي ترى أن توفر الفهم الواضح لعمليات حفظ السلم، بوصفها وسيلة محددة تستخدم في تسوية المنازعات وتهدف صون السلم لا فرضه وترمي إلى منع الأوضاع القابلة للتفجر الشديد من الظهور، إنما هو الضمانة الأكيدة للنجاح في تنفيذ هذه العمليات بنجاح.

ونلاحظ بارتياح اختراق الحاجز موضوعيا في سبيل تسوية النزاع سلميا في يوغوسلافيا السابقة. وتؤكد بيلاروس على الأهمية الأساسية لاستعادة العلاقات الاقتصادية والعلمية والثقافية الوثيقة فيما بين دول المنطقة من أجل تطبيع الحالة في البلقان. وهذا هو سبب تأييدنا لفكرة جعل قرار رفع الحظر الاقتصادي والتجاري عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قرارا دائما.

وبيلاروس تعلق أهمية كبيرة على عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، على أساس احترام حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام داخل حدود معترف بها دوليا.

وفيما يتعلق بسبل ووسائل زيادة تحسين أنشطة مجلس الأمن، تود بيلاروس أن تشدد على مبدأ التمثيل المتوازن لجميع المجموعات الإقليمية للدول الأعضاء،

إن عولمة الاقتصاد العالمي قد مكنت الدول من توسيع أسواقها توسيعاً كبيراً، كما مكنت من تدفق السلع والخدمات والتمويل والتكنولوجيا وتعديل العلاقات الاقتصادية وتحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لسكانها. وفي نفس الوقت، كشفت إزالة الحواجز التجارية وغيرها من الحواجز الاقتصادية عن ضعف البلدان ذات الاقتصادات الأقل تطوراً. وعدد كبير من هذه البلدان يجد صعوبة الآن في مواكبة التحولات السريعة الحاصلة وفي الخروج من الحلقة المفرغة، حلقة التخلف عن ركب التنمية.

ولهذا السبب، فإن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، ومن بينها بيلاروس، لديها ما يبرر توقعها اتخاذ الأمم المتحدة تدابير خاصة لتيسير إدماجها في نظام الاقتصاد العالمي ونظام التجارة العالمي ولمساعدتها على الانضمام إلى المؤسسات والآليات الاقتصادية المتعددة الأطراف، القائمة منها والآخذة في الظهور.

ونحن نكرر إعلان نيتنا في استضافة مؤتمر دولي معني بالتنمية المستدامة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، يعقد في منسك في أيار/مايو ١٩٩٧. وإنني على اقتناع بأن نتائج المؤتمر ستشكل إسهاماً قيماً في الاستعراض الذي ستجريه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التي ستعقد في حزيران/يونيه القادم لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في السنوات الخمس المنقضية منذ صدوره.

إن أنشطة الأمم المتحدة في المجالين الاجتماعي والبيئي لها أهمية خاصة بالنسبة لبيلاروس. والمشاكل في هذين المجالين حادة للغاية نظراً للأثر السلبي لعدد من العوامل التي تبلورت أثناء التحولات الاقتصادية المعقدة. وتضطلع القيادة في بيلاروس بجهود كبيرة لتحسين نوعية حياة مواطنيها. ولكننا لا نتمكن دائماً من حسم المشاكل الاجتماعية الحادة بوسائلنا وحدها. إن القرارات التي اتخذتها مؤتمرات القمة العالمية الستة التي عُقدت في ريو دي جانيرو وفيينا وكوبنهاغن وبيجين والقاهرة واسطنبول حفزت على الاعتماد الواجب والذي طال أمد انتظاره لبرنامج شامل لمساعدة البلدان التي شرعت في الإصلاحات السوقية.

من هذه المنصة المرموقة، أقول بافتخار إنه على الرغم من القيود الاقتصادية والاجتماعية والمالية الهائلة التي تعين علينا أن نتغلب عليها، فقد أوفت بيلاروس بالكامل بالتزاماتها بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. ومما له دلالة مماثلة أن بيلاروس قدمت إلى الأمين العام للأمم المتحدة في تموز/يوليه ١٩٩٦ صكوك تصديقها على الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وبلدي، الذي يقع جغرافياً في وسط أوروبا، قد حدد لنفسه هدف منع ظهور توترات خطيرة في منطقتنا التي كانت، أكثر من أي جزء آخر من الكوكب، مسرحاً لحروب عالمية، وذلك حرصاً منه على منع ظهور خطوط فاصلة جديدة أو ستائر أو حواشط أو أي إنشاءات أخرى من قبيل الحواجز التي ذهبت إلى غير رجعة فيما يبدو.

ومن هذا المنطلق، يجب أن نوجه عناية الجمعية إلى قلق شعب بيلاروس إزاء التوسع السريع المحتمل لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي، ونشر هيكله العسكرية الأساسية قرب حدودنا. وجدير بالذكر أن جزءاً كبيراً من سكان بيلاروس لم يعودوا ينظرون إلى حلف الأطلسي على أنه منظمة معادية. ومع ذلك، ونظراً لأننا واقعيون، فإننا يجب أن نعترف أن هناك حاجة لوقت أطول بكثير لتحويل هذا الموقف إلى موقف متعاطف. ومن اللائق أن نتوقع أن تأتي هذه التحولات الكبيرة والجذرية في نظام الأمن الأوروبي على نحو تدريجي.

في هذه الظروف الجديدة، يكتسب دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أهمية جديدة. وبثقة كاملة، نعلق آمالنا على مؤتمر قمة المنظمة القادم في لشبونة. وإنني لعل على اقتناع بأن نتائج مؤتمر القمة ستوجد أساساً قوياً لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك أساساً لتقاسمهما على نحو أفضل وظائف ضمان الأمن الإقليمي في أوروبا، وذلك سعياً إلى إيجاد نموذج للأمن الشامل لأوروبا في القرن الحادي والعشرين وإلى تعزيز الجهود التي تبذلها الدول الأوروبية من أجل العمل المتضافر الهادف إلى تعزيز الاستقرار في القارة.

المرحلة المعقدة من تطورها، بالإضافة إلى الإجحاف في قسمة نفقات الأمم المتحدة بين الدول الأعضاء. إن المغالاة في تحديد الأنصبة المقررة للميزانية الاعتيادية للأمم المتحدة ولعمليات حفظ السلام تؤدي الآن إلى عجز إحدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة، لأسباب موضوعية، عن الوفاء بالتزاماتها المالية للمنظمة. وفي ضوء ما سبق، نؤيد جميع التدابير الشاملة التي تستهدف إصلاح النظام المالي للأمم المتحدة بأكمله والبحث عن أشكال منصفة للتعاون المالي بين المنظمة والدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي تراكمت متأخراتها نظرا لعدد من الأسباب الخارجة عن سيطرتها.

وأخيرا، فإن الإصلاح الواسع النطاق لمنظومة الأمم المتحدة يتزامن مع التحولات الديمقراطية الجارية في عدد من الدول، وبيلاروس واحدة منها. ولما كانت الإصلاحات الجارية الآن تهم بصورة مباشرة كل مواطن في بلدنا، فإننا نعي تماما دلالتها في هذه المرحلة الحاسمة في تطور العلاقات الدولية. وتفهم أهمية هذا العامل قد مكّن بيلاروس من تأمين القانون والنظام العام والاستقرار والسلام في أراضيها. ومع ذلك، يصعب في بعض الأحيان على الأطراف السياسية الرئيسية التوصل إلى نهج منسق لمعالجة المشاكل الدقيقة التي تواجهها بيلاروس في هذه المرحلة الانتقالية في تاريخها. وبالتالي، فقد أصبح من الأهمية بمكان اليوم أن نوجد توازنا فعالا بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأن نكفل تفاعلها المستقر. وهذان بالتحديد هما هدفا الاستفتاء الشعبي القادم في بيلاروس، الذي يجري بناء على مبادرة الرئيس ألياكسندر لوكاشينكا.

والاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة قد نفخ حياة جديدة في مثلها معززا إيماننا بأن الأمم المتحدة جزء فريد، ولا يتجزأ، من الحياة الدولية. وأنا مقتنع بأن الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة يمكن، بل ينبغي، أن تُصبح نقطة بداية للإصلاح الفعال للأمم المتحدة الذي هو أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الجهود المشتركة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة.

ومشكلة اللاجئين والنازحين والعائدين إلى أوطانهم مشكلة حادة جدا اليوم أيضا. وجمهوريتنا ترحب بنتائج مؤتمر جنيف الإقليمي المعني باللاجئين والنازحين وبالأشكال الأخرى للحركات القسرية وبالعائدين في كومونولث الدول المستقلة. واعتقد أن إنشاء مركز إقليمي دائم تحت رعاية مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يعنى بمشاكل الهجرة واللاجئين في بلدان شرق أوروبا يمكن أن يُشكل إسهاما كبيرا في عملية التنفيذ الكامل والفعال لهذه القرارات. ونقترح أن يكون المقر الرئيسي لهذا المركز في مينسك.

ومن المطالب الأخرى الماثلة الآن مطلب اتخاذ التدابير لمكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع في المخدرات والجريمة المنظمة. وانطلاقا من ذلك، نحن نرحب بالمبادرة التي أعلنتها بولندا من هذه المنصة بتقديم مشروع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة.

وجمهوريتنا ليست حائزة للطاقة النووية ولكنها تهتم أكثر من أية دولة أخرى في العالم بتنفيذ التدابير الوقائية الفعالة في مجال السلامة النووية مما يجعل من المستحيل حدوث تشيرنوبيل جديدة في المستقبل. وبيلاروس تؤيد التعزيز الشامل لنظام السلامة النووية، بما فيه وضع واعتماد اتفاقية دولية مناسبة تتضمن التزامات ملموسة وقوية في ظل رقابة دولية. والمبادرة بإنشاء صندوق عالمي لحماية البيئة تستحق دراسة جادة للغاية. وبلدي ممتن للأمم المتحدة لجهودها القيمة في تنسيق وإثارة وبحث القضايا المتعلقة بتشيرنوبيل. وهذا أمر هام للغاية بالنسبة لنا. وفي الوقت ذاته يساور بيلاروس قلق بالغ لأن المناقشة الجارية بشأن إغلاق مفاعل تشيرنوبيل تصرف الأنظار عن أهمية مشكلة تخفيف الآثار الطبية والبيئية المترتبة على كارثة تشيرنوبيل، التي هي مشكلة تحملت دولتنا الفتية العبء الأكبر بصددتها.

ويساورنا بالغ القلق إزاء الحالة المالية للمنظمة. ومع اعترافنا بأن بيلاروس تجد نفسها الآن بين الدول التي تدين بأكبر الديون للأمم المتحدة، فإنه لا يسعنا إلا أن نؤكد أن هذه الحالة ظهرت نتيجة لصعوبات مالية واقتصادية موضوعية تمر بها بيلاروس خلال هذه

فينبغي النظر إليه على أنه يشمل الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملازمة لتطور كل الأمم.

ورغم انحسار خطر الدمار النووي الشامل، لا تزال إكوادور تعتقد أن منع انتشار الأسلحة النووية ليس غاية في حد ذاته، بل إنه خطوة مفضية الى الهدف النهائي، وهو حظر جميع الأسلحة النووية وتدمير هذه الأسلحة. وتأسف إكوادور لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب بتوافق الآراء. ومع ذلك فهي ترى أن النص الذي أيدت معظم الدول واعتمده الجمعية العامة وفتح للتوقيع، يمثل خطوة هامة نحو بلوغ ذلك الهدف. وقد وقّعت إكوادور على ذلك الصك. وعلى الرغم من أنه ليس بالصك المثالي الذي كافح من أجله مؤتمر نزع السلاح، فسيكون من الخطأ أن نترك هذه العملية الطويلة والشاقة لتبدأ من أولها من جديد. وستواصل إكوادور أيضا العمل من أجل نزع السلاح العام والكامل، وهذا يعني القضاء المبرم على الخطر الجسيم المتأصل في أسلحة الدمار الشامل ووضع حد لتبديد الموارد الوطنية الشحيحة على الأسلحة.

لقد صوتت إكوادور لصالح القرار ٧٥/٤٩ كاف الذي طلبت فيه الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية أن تصدر فتوى بشأن ما إذا كان التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها في أي ظرف من الظروف أمرا مسموحا به بموجب القانون الدولي. وقد رحبنا بالفتوى التي أصدرتها المحكمة بالاجماع وهي أنه:

"لا يوجد في القانون العرفي ولا القانون الدولي العادي ما يسمح تحديدا بالتهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها."

وتعلن الفتوى أيضا أن:

"أي تهديد بالقوة أو استخدام للقوة عن طريق الأسلحة النووية على نحو يكون متعارضاً مع الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة وغير واف بجميع متطلبات المادة ٥١، يعد غير قانوني."

وفي هذه الفتوى تعرب المحكمة عن الرأي القائل بأن:

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد لويس فالينسيا رودريغز، رئيس وفد إكوادور.

السيد فالينسيا رودريغز (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أقدم للرئيس غزالي إسماعيل أحمر تهانسي إكوادور على انتخابه الذي جاء عرفانا باسهامه القيم في عمل منظمنا العالمية بصفته الممثل الدائم لماليزيا. وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا للسيد ديوغو فريتاس دو أمارال، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخمسين، على العمل المثمر الذي أنجزه.

وأود أن أعرب لوفد بلغاريا عن التعازي القلبية لحكومة إكوادور للخسارة التي لا تعوض والتي تكبدتها بلغاريا بمصرع رئيس الوزراء السابق لوكانوف. ونعرب أيضا عن تعازينا لأسرة هذا الرجل الرفيع المقام ولاصدقائه.

إننا، ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين، لا نزال منشغلين في عملية تغيير جذري في الساحة الدولية، نتيجة لانتهاج المواجهة الايديولوجية بين الشرق والغرب. ونرى بزوغ فرص جديدة لبناء السلام، وتعزيز التنمية، ونشر الديمقراطية، ودعم التعاون الدولي وبخاصة في المجال السياسي. وتعتقد إكوادور أنه ينبغي لنا أن ننتفع إلى أقصى حد من هذه العوامل الإيجابية، وأن نتخذها أساسا بنيني عليه برنامجا طموحا إلى أقصى حد ممكن للسنوات القادمة، بهدف توفير عالم قوامه الإنصاف والعدالة، عالم يمكن لأجيال المستقبل أن تتمتع بالمعيشة فيه في ظروف آمنة، وفي سلام مع نفسها ومع البيئة التي يعتمد عليها في بقاء هذه الأجيال ذاته.

وفي ظل هذه الظروف، فإن الهدف الأساسي لمنظمتنا، والمكرس في الميثاق يبقى كما هو: صون السلم والأمن الدوليين. وتحقيقا لهذا الهدف، يتحتم على جميع الدول الأعضاء أن تعيد التأكيد على إيمانها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق وهذا يعني أساسا حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة، فضلا عن الالتزام بقصر تسوية النزاعات الدولية على الوسائل السلمية. أما الهدف الأكبر، وهو الأمن الدولي

وفي هذا السياق يكتسي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية أهمية خاصة لأنه يدفع عجلة العملية الاقتصادية لمصلحة المستثمرين واقتصادات البلدان المستفيدة على السواء.

وعلى الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدورها كعامل حفاز قوي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية وللقطاعات المحرومة والمهمشة. ولقد رعت منظمنا العالمية مؤتمرات عالمية لمعالجة مشاكل حيوية تتعلق بالبيئة والسكان، والتنمية الاجتماعية، والجريمة، والنهوض بالمرأة، وحماية الأسرة، والمستوطنات البشرية، والتجارة والتنمية، والإدارة العامة. والتوصيات والمبادرات المعتمدة في تلك المؤتمرات حددت أولويات حقيقية للمجتمع الدولي في ميدان تعزيز التنمية. إلا أن التقدم المحرز حتى الآن في العديد من هذه الميادين ما زال غير متكافئ وغير كاف. ولهذا السبب تؤكد اكوادور من جديد أنه بغية تنفيذ هذه القرارات بفعالية، لا بد من تعبئة سريعة للموارد من أجل التنمية، واستخدام أكثر كفاءة لتلك الموارد. ودون هذا الالتزام الدولي، فلن تفيد كل توصيات المؤتمرات وكل الإعلانات الأخرى المماثلة إلا في تضخيم الملفات والمحفوظات المكدسة أصلا في وزارات خارجيتنا. وبالنظر إلى استمرار وجود مشاكل بيئية مثل نقص مياه الشرب، والأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي، واستنفاد طبقة الأوزون وارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي، وتناقص إنتاجية التربة، والتصحر، وتضاؤل الأمن الغذائي، أصبح لزاما على حكومات البلدان الصناعية والبلدان النامية أن تقوم معا بعمل مشترك ومتضافر.

واكوادور، ولاء منها لتقاليد الديمقراطية، قدمت في الآونة الأخيرة المثال للعملية الانتخابية الشفافة، واحترام الإرادة الشعبية. وأسفرت هذه العملية عن انتخاب الرئيس عبد الله بوكرم ليقود البلد. وللمرة الأولى في تاريخ اكوادور، انتخبت امرأة، هي السيدة روزاليا أرتياغا، نائبة لرئيس الجمهورية. وتنصب التدابير الأساسية الأولى للإدارة الجديدة على السياسات الاجتماعية - وخاصة في مجال مكافحة الفقر، وعلى برنامج وطني واسع النطاق للإسكان المنخفض التكلفة.

"يوجد التزام بالسعي بحسن نية الى إجراء واختتام مفاوضات تؤدي الى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية فعالة."

وتعتقد حكومة إكوادور أن من واجب الجمعية العامة أن تعتمد هذه الآراء التي تشكل أساسا لمواصلة عمل الأمم المتحدة من أجل الحظر النهائي للأسلحة النووية.

إن الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، والجريمة الدولية المنظمة وإنتاج جميع أنواع المخدرات غير المشروعة واستهلاكها والاتجار بها، أمور ما زالت تثير تهديدات خطيرة تقوض الاستقرار الدولي وأمن المجتمعات ورفاهها بشكل عام. ولاستئصال شأفة هذه الآفات، نحن نحتاج الى جهد دولي منسق ومستمر تشترك فيه كل دولة من الدول وفقا لقدراتها ودرجة مسؤوليتها. وإكوادور في هذا الصدد تمثل للالتزاماتها على النحو الواجب.

إننا نشهد في الوقت الراهن عولمة متسارعة وترابطا في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يتطلب اعتماد سياسات داخلية رشيدة وبيئة اقتصادية دولية مؤاتية. فالنهوض بالتنمية الاقتصادية أصبح ينعكس في الوقت الراهن في تحديد الاتفاقات التجارية وإقامة نظام تجاري مفتوح متعدد الأطراف. وهذا الوضع الجديد له آثاره الإيجابية، ولكنه في بعض الحالات يؤدي الى نتائج سلبية. ولهذا يتعين تشكيل السياسات والبيئة الدولية على نحو يسمح بالاستفادة الى أقصى قدر مستطاع من هذه الاتجاهات، ويقلل الى الحد الأدنى من آثارها السلبية. وإكوادور تدرك حقيقة هذا الوضع، ولكنها تود أيضا أن تشدد على حقيقة أعرب عنها رؤساء الدول والحكومات في الإعلان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وهي الحاجة الى:

"تنشيط الحوار والشراكة بين جميع البلدان لإيجاد بيئة سياسية واقتصادية مؤاتية لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية على أساس مقتضيات تبادل المنفعة والمصلحة والترابط الحقيقي، مع الاعتراف بأن كل بلد مسؤول في النهاية عن نميته." (القرار ٦/٥٠، الفقرة ٨)

الخارجية المتزايدة، وعدم استقرار النظام المالي الدولي، والبطالة المستمرة والفقر الشديد وموجات الجريمة والفساد المدمرة بشكل متزايد. وفجوة الاختلالات بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية لا تزال كبيرة بشكل غير مقبول بل هي ماضية في الاتساع. وفضلا عن ذلك، هناك أكثر من بليون من الأفراد لا تتوفر لديهم مياه الشرب، و١,٧ بليون من الأفراد لا تتوفر لديهم مرافق صحية ملائمة. وهذا يعني أن الفقر يواصل التأثير على أكثر من خمس سكان العالم. فالجوع، وسوء التغذية، والمشاكل الصحية، ونقص الإسكان، والتوفر المحدود للتعليم، وسائر الخدمات والموارد العامة، والاستبعاد الاجتماعي والعزلة والعنف - كل هذا قليل من كثير من العوامل العديدة التي تصاحب الفقر. ومكافحة هذا الوبال من أكبر التحديات التي يجب أن تواجهها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي ككل. ومنذ ١٩٩٠، قطعت تعهدات ووضعت غايات، لتحقيق الهدف الشامل الخاص باستئصال الفقر بالاشتراك مع جميع الهيئات العاملة في مجال التنمية. وفي هذا السياق، ومن فوق هذا المنبر السامي، تود إكوادور أن توجه نداء عاجلا إلى جميع الدول الأعضاء لتكثيف التعاون الدولي، بجميع جوانبه، بغية النضال بقوة معا لضمان تطبيق هذه الالتزامات والأهداف تطبيقا عمليا فعالا. ويجب أن نتذكر أن الفقر ليس فقط مرضا يهدم المجتمعات بشكل مباشر، وإنما هو أيضا مرض معد مزعج يمنع العلاقات الدولية من أن تتطور على أساس من العدل والمساواة.

إن إكوادور بلد ذو تعددية إثنية وهو يضم مجموعات أصلية كبيرة هامة وأقليات سوداء كبيرة. ولهذا، فإنه يرى أن العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم الذي أعلنته هذه الجمعية العامة يرسى برنامجا للعمل يستعيد حقوق أولئك السكان، الذين ظلوا بانتظام ضحايا عملية استبعاد وتمييز تاريخية طويلة. ونحن نعتقد أن على المجتمع الدولي كله أن يبني تفهما عالميا لكون حماية أولئك السكان تعني أيضا الحفاظ على التراث الثقافي للبشرية. وإكوادور تثق بأن بإمكانها الاعتماد على التعاون الدولي، بالتنسيق مع برامجها الوطنية، لكي تفي على النحو المناسب بالتزاماتها في هذا الصدد.

ولأن إكوادور تؤمن بإرادة الشعب، فإنها ترحب بالاتجاه المتزايد الآن نحو الديمقراطية. فهناك بلدان يزداد عددها في كل يوم بدأت تعتمد نظاما لتعدد الأحزاب، وتنظم انتخابات حرة ونزيهة، وتتحول إلى مجتمعات أكثر انفتاحا ومشاركة في الحياة العامة. ومع ذلك، تؤمن إكوادور أيضا بأن هذه العملية لا تحدث تلقائيا، ولكنها تتطلب تفهما ودعما من المجتمع الدولي بغية خلق الظروف المفضية إلى مثل هذه التغييرات والإبقاء عليها. وبعبارة أخرى، أقول إن الديمقراطية والجوع عنصران متناقضان ولا يمكن أن يتعايشا معا.

وإعلان وبرنامج عمل فيينا - اللذان يكتسبان بإطراد قوة عملية وفعالية - يؤكدان من جديد التزام جميع الدول رسميا بتعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والعلاقة المتبادلة بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، والموضحة في ذلك الإعلان والبرنامج، إنما تستدعي وجود نهج عالمي شامل لكفالة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وفي الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد أن حقوق الإنسان كلها حقوق عالمية لا تقبل التجزئة وأنها حقوق مترابطة متشابكة. وتعهدوا، في جملة أمور، بحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ودعم القوانين والسياسات والبرامج التي تكفل للمرأة فرصة المشاركة الكاملة على قدم المساواة في جميع مجالات الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتعزيز وحماية حقوق الطفل؛ وضمان حماية حقوق الأشخاص الذين يمكن أن يكونوا عرضة، بوجه خاص، لسوء المعاملة أو الإهمال، ومن ضمنهم، الشباب والأشخاص المعوقين والمسنون والعمال المهاجرون؛ وتعزيز وحماية حقوق السكان الأصليين. وإكوادور تعتبر أن حقوق الإنسان أصبحت واحدا من أهم مجالات عمل الأمم المتحدة. وهي تؤيد عمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والجهود التي يبذلها لتنفيذ برنامج الأنشطة الواسع النطاق والهام هذا.

وينبغي التذكير بأن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لا تقتصر على أكثر البلدان حرمانا. فثمة عدد من المجتمعات تهدده بشكل خطير الديون

الاجتماعات أحرز تقدم هام يراه وفد بلدي ميسرا لإتمام الإجراءات اللازمة لعقد المباحثات بشأن جوهر نزاع الحدود القائم بين البلدين. وستواصل حكومة إكوادور العمل على بلوغ الهدف النهائي المتمثل في حل المشكلة حلا منصفًا ونهائيًا ومشرفًا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ديونكوندا تراوري، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية لمالي وللماليين المقيمين في الخارج.

السيد تراوري (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوالي بالإعراب، نيابة عن وفد جمهورية مالي، عن التهانى القلبية للرئيس بمناسبة انتخابه لقيادة الدورة العادية الحادية والخمسين للجمعية العامة. إن انتخابه يعبر عن الثقة والتقدير اللذين يحظى بهما في هذه المنظمة بسبب مهاراته الدبلوماسية العظيمة وخبرته الواسعة في العلاقات الدولية. ولئن كان في ذلك تكريم له شخصيا فإن فيه أيضا تكريما لبلده، ماليزيا، الذي هو بلد صديق لبلدي، يقوم بدور هام في الشؤون الدولية، ولا سيما في إطار حركة عدم الانحياز.

وإنني لذلك لعلى يقين من أن الرئيس سيوجه أعمال الدورة العادية والخمسين بأسلوب محنك وواع. وهو يستطيع بالتأكيد أن يعتمد على دعم جمهورية مالي إسهاما منها في إنجاح مهمته. واسمحو لي أيضا أن أتوجه بالشكر لسلفه، السيد ديوغو فريتاس دو أمارال على عمله المتميز خلال توليه المنصب. وأخيرا أود نيابة عن بلدي أن أشيد بالأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالى لعمله الشجاع وجهوده المضنية من أجل السلام والتفاهم بين الشعوب.

ولقد كانت نهاية الحرب الباردة سببا لأن تطمع الشعوب في بزوغ عهد جديد يتميز بتعزيز علاقات دولية أكثر استقرارا وتوازنا. ولتحقيق هذا الهدف يتعين على المجتمع الدولي تعبئة جهوده للتوصل إلى حلول عادلة ودائمة لبؤر التوتر الساخنة والمنازعات الكثيرة التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وفي هذا الصدد، ترحب مالي بالتطور النوعي في الأوضاع السائدة في البوسنة والهرسك. وترحب بإجراء الانتخابات في ١٤ أيلول/سبتمبر، وهي تعد

لا بد أن مؤسسي الأمم المتحدة أدركوا أنه ليس بمقدورهم تصور ما سيكون عليه العالم تماما بعد ٥٠ عاما. لقد وضعوا أهدافا ومبادئ أساسية أدرجوها في ميثاق مرن بالقدر الكافي ليتمكن المنظمة من خدمة أهدافها السلمية ومن التطور استجابة للتحديات الجديدة. ولهذا دام الميثاق وأهدافه ومبادئه ومع ذلك، فإن ظروف اليوم المتغيرة، التي تحدد أداء الأمم المتحدة، تتطلب تعديلا في الهيكل وفي الممارسات الفعلية لمنظمتنا. ومن الضروري، في جملة أمور، زيادة قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات عن طريق الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام. ونحن بحاجة الى طرق ووسائل أفضل للاستجابة لتحديات الحالات الطارئة. والى جانب هذا كله، من الأساسي الاضطلاع بشكل كامل بعمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن يعاد تنشيط الجمعية العامة بوصفها الجهاز الأسمى الذي تمارس فيه جميع الدول الأعضاء - على قدم المساواة - حقوقها وواجباتها على النحو الوارد في الميثاق. والتمثيل المنصف في مجلس الأمن يجب تأكيده، وحجمه يجب أن يتناسب مع عدد دول الأعضاء. ويجب ألا يظل جهاز النخبة التي تتمتع بمميزات منافية للديمقراطية، كما يجب تعزيز الكفاءة والشفافية في عمله. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يستعيد وظائفه الأصلية الأساسية على النحو الوارد في الميثاق: وفي مقدمتها النهوض برفاه جميع سكان الأرض ورفع مستويات معيشتهم. إن الأزمة المالية الراهنة تؤثر بشكل خطير على قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بالأهداف السامية الموضوعة في الميثاق. والمدينون الكبار ينبغي أن يكونوا قدوة لغيرهم في إظهار استعدادهم للوفاء بالتزاماتهم. فلن يتسنى للمنظمة العالمية أن ترقى الى مستوى الثقة والأمال التي علقتها البشرية عليها إلا عندما يتجلى الاستعداد العام لتزويد الأمم المتحدة بالموارد التي تحتاجها فضلا عن منحها المساندة السياسية اللازمة.

أود أن أبلغ الجمعية العامة فيما يتعلق بعملية صنع السلام التي يجري القيام بها وفقا لإعلان إيتاماراتي بين إكوادور وبيرو، وبمشاركة البلدان الضامنة أي الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، والولايات المتحدة، إنه قد تم منذ الدورة الأخيرة عقد عدة اجتماعات على المستويين الدبلوماسي والعسكري كليهما. وفي تلك

أيضا بحاجة إلى إيجاد أدوات جديدة. إن "خطة للسلام" تفتح آفاقا جديدة في هذا المجال.

وعلى ذلك ترحب مالي بإقرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبارها مرحلة تاريخية في تعزيز نزع السلاح العام والكامل. كما ترحب بإقرار معاهدة بليندايا في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، التي جعلت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ويرجو بلدي أيضا أن يتم إحراز المزيد من التقدم نحو إزالة الألغام المضادة للأفراد.

ومالي تبدي التزامها بتعزيز عملية نزع السلاح العام والكامل بمبادرات وطنية ودولية محددة. وعلى هذا الأساس طلب رئيس جمهورية مالي، فخامة السيد ألفا عمر كوناري، ونال في عام ١٩٩٤، مساعدة خاصة من الأمين العام للأمم المتحدة لتشكيل بعثة استشارية تضطلع بمسؤولية دراسة سبل ووسائل وقف انتشار الأسلحة الصغيرة في منطقة الساحل الصحراوي. والواقع أن بلداننا التي لا تنتج الأسلحة أصبحت أسواقا رائجة للصناعة الحربية. فمن أين تأتي هذه الأسلحة؟ وما هي نقاط عبورها؟ إن وفدي يرى أن الرد على هذين السؤالين يسهل مهمة إيجاد الوسائل والسبل التي تضمن أن تنعم شعوب هذه البلدان المتضررة ببيئة آمنة تساعد على مواصلة التنمية.

وإلى جانب دعم البلدان الأخرى في منطقة الساحل الصحراوي حظيت مبادرة مالي بالتأييد أيضا من المناطق الأخرى خلال الدورتين التاسعة والأربعين والخمسين للجمعية العامة، وبالتحديد عن طريق اعتماد القرارين ٧٥/٤٩ "زاي" و ٧٠/٥٠ "حاء". وساعدت مبادرة مالي في ظهور المفهوم الجديد في المنظمة المعروف الآن بنزع السلاح على المستوى المصغر الذي يهدف إلى استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى العواقب الوخيمة التي تجلبها الأسلحة الصغيرة ولا سيما في البلدان النامية حيث تستخدم هذه الأسلحة أساسا في إشعال الصراعات.

وأصبح واضحا الآن أن إقامة نظام دولي أفضل هيكلية وأكثر توحدا هو الشرط الأساسي لإقرار السلم والأمن الدوليين. وتعتبر التنمية أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها منظماتنا اليوم. وكما أكد البابا

نقطة تحول حاسمة من أجل مستقبل البلد. ونحن نحث المجتمع الدولي على العمل من أجل حفظ وتعزيز هذا السلام الذي استعيد حديثا.

ونرحب بالمثل، بما ظهر مؤخرا في مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا من إمكانية التوصل إلى تسوية على أساس المصالحة الوطنية واستعادة المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا في ليبيريا. وقد عملت مالي دائبة لإيجاد حل للأزمة في ليبيريا، وهي على استعداد لتقديم كتيبة لفريق المراقبة التابع للجماعة.

وتؤيد مالي بالمثل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة شعب بروندي على إقرار سلام دائم ومصالحة وطنية. كما تؤيد جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إقامة سلام عادل ودائم في أنغولا.

وعلى المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده في الصومال للمساعدة على التوصل إلى المصالحة وإقامة المؤسسات الوطنية التي يدعمها ويثق فيها جميع الصوماليين.

وتتطلب التطورات الأخيرة بشأن مسألة الصحراء الغربية أن تعمل منظماتنا بصورة أشد كثافة لإجراء استفتاء يتمشى مع القرارات المتخذة في هذا الشأن.

ولطالما أكدت مالي دعمها للشرعية الدولية وهي تجد مدعاة للقلق في استمرار الجزاءات المفروضة على ليبيا التي هي جزاءات ألحقت المعاناة بالشعب الليبي الذي يؤكد بلدي تضامنه معه.

ومالي، شأنها شأن البلدان الأخرى في المجتمع الدولي تشعر بقلق عميق إزاء التطورات الأخيرة في أوضاع الشرق الأوسط. ويظل بلدي على إيمانه بأنه لا يوجد بديل في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي عن الإمكانيات التي أتاحتها مؤتمر مدريد للسلام. ولذلك تنادي مالي باستمرار العملية السلمية وبالامتثال للالتزامات المتعهد بها من قبل.

ولزيادة الاستقرار والتوازن في العلاقات الدولية يتعين لتعزيز الآليات الحالية لتدعيم السلام؛ ولكننا

ومنها الملاريا ومرض الإيدز، ليس لديها إلا طبيب واحد لكل ١٨٠٠٠ نسمة، مقابل طبيب واحد لكل ٣٩٠ نسمة في البلدان المتقدمة. أضف إلى ذلك أن هناك أكثر من ٨٠ مليون طفل أفريقي بلغوا السن المدرسية، غير منخرطين في التعليم الابتدائي أو الثانوي. ثم أن أكثر من ثلث سكان القارة يعانون من المجاعة، ويوجد أكثر من ٢٣ مليون طفل مصابون بسوء التغذية. وأخيرا تنوع أفريقيا تحت عبء دين خارجي كان يقدر في ١٩٩٥ بـ ٣٢٢ مليار دولار، وتمتص خدمة هذا الدين أكثر من ثلث إيرادات أفريقيا من الصادرات.

وإزاء هذا الوضع، وفي عالم يزداد الترابط بينه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي تضامنا مع أفريقيا. ولذا جرى فعلا عقد حلف للتضامن بين أفريقيا وسائر المجتمع الدولي، بإقرار خطة الأمم المتحدة الجديدة لتنمية أفريقيا في التسعينات. وكما هو معروف، تؤكد أفريقيا من جديد، تأكيداً رسمياً، بموجب هذه الخطة، أن المسؤولية الأولى عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة إنما تقع على عاتق الأفارقة أنفسهم. أما المجتمع الدولي فهو يتعهد، بموجب تلك الخطة بأن يساند جهود أفريقيا وتحقيق أهدافها في التنمية.

وقد بذلت البلدان الأفريقية جهوداً جديدة بالثناء في سبيل تنفيذ هذه الخطة الجديدة، خصوصاً في المجالين السياسي والاقتصادي، وذلك من خلال تعزيز النهج الديمقراطي، وزيادة الاستثمارات، ومراعاة مشاكل البيئة والسكان في سياسات التنمية. من ذلك أن مالي تطبق سياسة انعاش اقتصادي وتصحيح للمالية العامة. وأدركت بصفة عامة الأهداف المحددة للاقتصاد الكلي.

وجرى تطبيق طائفة واسعة من التدابير الهيكلية، من خلال تحرير الأسعار من القيود، والخصخصة، وتصفية كثير من المنشآت الحكومية أو إعادة هيكلتها، وإصلاحات القطاع الزراعي الرامية إلى خفض التكاليف وإلى زيادة الانتاج وتنويعه. إن تلك النتائج المحسوسة قد أتاحت لمالي أن تعقد، في شباط/فبراير ١٩٩٦، اتفاقاً جديداً مدته ثلاث سنوات، ينصب على الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ لزيادة تسهيل التصحيح الهيكلي.

بول السادس فإن "التنمية تسمية أخرى للسلام". وعليه فإن إرساء الأساس لسلام دائم يقتضي إيلاء الأولوية في الأمم المتحدة لمشاكل الفقر والعوز والتهميش الاجتماعي.

وأود في هذا الصدد أن أؤكد على الأهمية الكبيرة التي تعلقها مالي على صياغة "خطة للتنمية"، وهي الشق الذي لا غنى عنه لـ "خطة للسلام". ويتطلب هذا تنظيم التعاون الدولي من أجل التنمية على أساس جديد، وهذا مجال يعمل فيه بلدي بإصرار. كذلك يجب تدعيم دور منظومة الأمم المتحدة في عملية التنمية.

وفي هذا المقام، فإن "خطة للتنمية" - التي يرجو وفدي أن تعتمد في هذه الدورة للجمعية العامة - ستيسر إعادة تركيز الاهتمام العالمي على التعاون من أجل التنمية، ولا سيما بالتشجيع على استنباط مناهج جديدة للتنمية تكون أكمل وأكثر فعالية. كما يمكن أن توفر سبيلاً لتعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، وخاصة باعتبارها بالمنظمة بوصفها شبكة من المؤسسات المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

وفي هذا المضمار، أصبحت مسألة تمويل التنمية مسألة تتطلب اهتماماً خاصاً نظراً لاستمرار أزمة الديون الأجنبية لدى بلدان الجنوب وتناقص المساعدة الإنمائية الرسمية.

وينبغي كذلك أن تأخذ "خطة للتنمية" في الاعتبار ما ورد من توصيات في خطط العمل التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود بريو دي جانيرو، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقود بالقاهرة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود بكوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بكين، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية، المعقود في اسطنبول.

ومن نافلة القول إن خطة التنمية ينبغي أن تولي انتباهاً خاصاً جداً لأفريقيا. ذلك أن الوضع الاجتماعي الاقتصادي للقارة مزعج إلى أبعد حد. من ذلك مثلاً أن أفريقيا التي تواجه شتى الأمراض الوبائية والمتوطنة،

إن هذا التطور، الايجابي جدا، الذي حدث في مناطق شمال مالي يبشر بتفتح فرص حقيقية لتحقيق التكامل والتنمية الاجتماعية الاقتصادية لتلك المناطق. ولذا نناشد المجتمع الدولي أن يدعم جهود حكومة مالي في سبيل تعزيز ديمقراطية مالي حتى توصل تعزيزها للسلام الذي أقيم بمشاركة المجتمعات المختلفة في البلد، ونناشده أن يظهر تضامنه الملموس بإسداء ما يلزم من معونة إنسانية لسد الحاجات المترتبة على عودة اللاجئين ولتيسير إعادة إدماجهم في المجتمع.

ذلك أنه من المهم اتخاذ تدابير عاجلة في سبيل تنمية المناطق المعنية، سعياً، على وجه خاص، إلى إعادة إدماج السكان النازحين وإعادة أجهزة الإدارة الحكومية وإنعاش الانتاج الزراعي، وتشغيل وتحسين الخدمات العامة، ولا سيما خدمات التربية والصحة والعدل.

ولذا أنتهز الفرصة المتاحة لي اليوم لأوجه نداء ملحا إلى شركاء تنمية مالي، في سبيل التنفيذ السريع والفعال لهذا البرنامج الذي يستهدف، في خاتمة المطاف، تحقيق التنمية في دولة يسودها القانون المعزز، وتقوم على أساس الديمقراطية وحقوق الإنسان. ذلك أن احترام دولة القانون هو من الدعائم القوية للجمهورية المالية الثالثة، التي تجعل في عداد اسبقياتها حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ولا بد أن يذكر في هذا الصدد ما تم منذ سنتين، من تأسيس "مجال الاستجابات الديمقراطية" الذي يسمح للأفراد وللمجتمع المدني وللأحزاب السياسية أن تستجوب مباشرة وعلنا الحكومة، في العاشر من كانون الأول/ديسمبر من كل عام، عن احترام حقوق الإنسان في مالي، وبنفس هذه الروح تم تأسيس برلمان للأطفال، هو منبر للتعبير الحر للأطفال مالي، يستهدف مساعدة السلطات العامة على تنفيذ خطة العمل الوطنية الرامية إلى بقاء الطفل وإمائه وحمايته.

وكان من دواعي سرور مالي، الذي هو أحد البلدان الستة التي تولت زمام المبادرة لعقد مؤتمر القمة العالمي للأطفال في ١٩٩٠، أن تم في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

وقامت الحكومة المالية، بتعزيز الخدمات الاجتماعية إدراكا منها لضرورة بذل جهود وطيدة، في الميدان الاجتماعي، إلى جانب تعزيز النمو الاقتصادي، في سبيل تحسين مستوى معيشة السكان تحسينا محسوسا والخفض الدائم من تفشي الفقر. كما تحظى المرأة بمكانة رئيسية في برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

ومنذ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩١ تواصل مالي تقديمها بخطى ثابتة، على طريق تعزيز السلام الذي عاد إليها، وتعزيز بناء دولة القانون. وفي هذا الصدد يمثل التطور النوعي الذي حدث في مناطق شمال مالي مؤشرا واضحا على تصميم ديمقراطية مالي الفتية على تناول وحل جميع المشكلات على اساس من الشورى وبطريقة سلمية وبمشاركة جميع العاملين مشاركة نشطة، وفي ظل الاحترام الدقيق لحقوق الانسان وللحريات الأساسية.

وتنظيم الاحتفال المسمى "شعلة السلام" إنما يعطي صورة بليغة. إن هذا الاحتفال كان احتفالا رمزيا بتدمير مخزون آلاف عديدة من الأسلحة، أودعها المحاربون السابقون، التابعون لحركات "أزاواد" وجبهاتها الموحدة، وللحركة الوطنية المالية "غاندا كوي"، وجرى ذلك الاحتفال في تومبوكتو يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦ تحت رئاسة رئيس دولة مالي، فخامة السيد ألفا عمر كوناري، وبحضور رئيس جمهورية غانا، المتولي حاليا رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعدة وفود وزارية من البلاد المجاورة لمالي، وقد حضر الاحتفال وفد هام يمثل منظمة الأمم المتحدة، التي كانت قد أسهمت في جهود السلام من خلال إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما اسهمت في عملية جمع الأسلحة الخفيفة.

وقد أصدرت حركات أزواود وجبهاتها الموحدة، وكذلك الحركة الوطنية المالية غانداكوي، أثناء ذلك الاحتفال إعلانا مشتركا مؤداه أن تلك المنظمات:

"تعلن إعلانا رسميا لا رجعة فيه حل حركاتها وجبهاتها"

عقدته في حزيران/يونيه الماضي في ليون. وهذه دلالة مشجعة ومثال يحتذى.

ومما له أهمية مماثلة دعم جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى تنوع اقتصاداتها ونطاق سلعها. ومن الضروري أيضا عكس الاتجاه الراهن إلى سحب الاستثمارات وخفض الموارد المالية الموجهة لأفريقيا.

وينبغي أن نسهل إمكانية وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق العالمية، وذلك خاصة برفع الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تضر بالبضائع الأفريقية الجاهزة وشبه الجاهزة والمصنعة. وينبغي أن تحظى هذه المنتجات بمعاملة تفضيلية كما هو منصوص عليه في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي التي اختتمت في مراكش.

وأخيرا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل لمبادرة الأمين العام الخاصة من أجل أفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة وذلك كي لا تعاني نفس المصير الذي آل إليه برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.

وبالإضافة إلى الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة في أفريقيا، هناك مشكلة أقل البلدان نموا، ولهذا فإن بلدي يناشد المجتمع الدولي أن ينفذ على وجه الاستعجال برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وترحب مالي أيضا بإعلان سنة ١٩٩٦ السنة الدولية للقضاء على الفقر. ويحدونا الأمل في أن يحقق المجتمع الدولي أهداف عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر.

ويأمل بلدي أن يتيح مؤتمر قمة الأغذية العالمي، المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر في روما، فرصة مناسبة للمجتمع الدولي لكي يؤكد مجددا على التزامه بضمان الإدماج التام لاستراتيجيات القضاء على الفقر في جميع مبادرات الأمم المتحدة.

لقد وقّعت مالي وصادقت على معظم الترتيبات الدولية المتعلقة بالبيئة، وبالتالي فإنها ترحب بعقد دورة استثنائية مكرسة لاستعراض التقدم المحرز في

عقد الاجتماع التذكاري للقمة المذكورة، لقياس المسافة التي قطعت وللنظر في اتخاذ تدابير تكميلية لصالح الطفل.

ويمر أيضا تعزيز ديمقراطية مالي الفتية من خلال التنظيم الذي يحقق الانسجام بين المدنيين والعسكريين. وقد خصصت حكومة مالي لهذا الموضوع ندوة في تموز/يوليه الماضي، بمساندة منظمة الأمم المتحدة، ويجري وضع مدونة للسلوك القويم في هذا الصدد.

وأود هنا أن أؤكد، ببساطة ولكن بقوة، بما يعلته مالي من أهمية كبرى على احترام حقوق الإنسان، وخصوصا حقوق المرأة والطفل. ونحن نعتقد أن الدور الذي تؤديه منظماتنا ينبغي أن تدعمه تدابير ملموسة، تركز على الحق في التعليم والصحة والحق في الحياة.

إن الوضع الاقتصادي الدولي يبين بوضوح اتساع الشقة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وهذا الوضع المختل التوازن يجعل اليوم مستقبل العالم محفوظا بمزيد من الشكوك، من جراء تزايد اللامساواة وتفاقم ما تستتبعه من مخاطر حدوث قلاقل اجتماعية. وعلى المجتمع الدولي، إزاء هذا الوضع، أن يجد حلا سوية.

ومن المحتم إيجاد حل لمشكلة الدين الخارجي الواقع على كاهل بلدان الجنوب.

فرغم التقدم المحرز في هذا المجال، لا تزال إجراءات التخفيف من عبء خدمة الدين غير كافية. ولذا، فإن وفد بلدي يوجه نداء عاجلا من أجل إنجاح المباحثات الجارية في الاجتماعات الحالية التي يعقدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن إنشاء صندوق خاص يستهدف إجراء تخفيض كبير في الدين المتعدد الأطراف للبلدان الفقيرة التي تمر بمرحلة تكييف هيكلية.

ويقدر وفد بلدي تقديرا كبيرا الزيادة الهامة البالغة ٥٠٠ مليون دولار التي تستهدف خفض دين البلدان الأفريقية، والتي قدمتها مجموعة البلدان الصناعية الكبرى السبعة أثناء اجتماع القمة الذي

وهذا تحد طموح وعلى أفريقيا أن تسهم إسهاما هاما في الجهود المبذولة في هذا الاتجاه. وعلى المجتمع الدولي أن يحدد ثقته بأفريقيا بتجديده لفترة ثانية مدة رئيس منظمنا، وذلك تمشيا مع الممارسة السابقة.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن استرعي انتباه جميع الأعضاء إلى الوثيقة A/INF/51/3 التي تتضمن برنامجا مؤقتا للعمل وقائمة بالجلسات العامة لشهر تشرين الأول/أكتوبر ولبداية تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أشير إلى أن هذه القائمة قد أُعدت لتيسير تنظيم عمل الوفود، وللمساعدة على كفاءة أن تكون الوثائق ذات الصلة جاهزة عند مناقشة البنود المتعلقة بها، وقوائم المتكلمين لجميع البنود الواردة في الوثيقة A/INF/51/3 مفتوحة الآن.

وسأعلن عن تواريخ النظر في بنود أخرى من جدول الأعمال في حينها، كما سأبقي الجمعية العامة على علم بأية إضافات أو تعديلات تستجد.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتعتزم مالي مواصلة العمل من أجل صوغ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. ولذا فإن مالي تشعر بالسرور إزاء السرعة التي تمت بها عملية التصديق اللازمة من جانب ٥٠ دولة عضو، ومع ذلك فإن وفد بلدي يشعر بالقلق لأن الخلاف في الرأي حول مسألة الآلية العالمية قد وصل بها إلى طريق مسدود. وتعتقد مالي أن هذه الآلية ينبغي أن تكون بمثابة بنك للبيانات ومصدر للإمداد بالموارد اللازمة لتنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة التصحر.

وإن منظمنا تواجه تحديات جديدة، سواء في مجال تعزيز السلام أو في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ودورها يتزايد باستمرار، وهناك عدد متزايد من الأصوات التي تتوجه إليها بالنداءات من مختلف أنحاء العالم. ومن أجل مواجهة تحديات اليوم، لا بد لمنظمنا أن تعتمد على قاعدة مالية سليمة ومناسبة. ولا بد لها كذلك أن تضطلع بتنفيذ الإصلاحات الضرورية لكي تصبح أكثر فعالية فتبلي بالتالي تطلعات الشعوب في الأمن والعدالة والتنمية. وعليه، فإن هذه الإصلاحات يجب أن تنطبق على مجلس الأمن، والجمعية العامة والأمانة العامة، إلا أنها يجب أن تنطبق بصورة خاصة على الوكالات المتخصصة ووكالات التنمية المسؤولة عن صوغ وتنفيذ برامج التنمية.